قراءة في الصحف

الخميس 10 شتنبر 2009 العدد : 2757

محتويات العدد	الصفحة
• نشاط ملكي : صاحب الجلالة يعطي من مراكش انطلاقة الدخول المدرسي	5-1
• حوار : السيدة كاتبة الدولة تجري حوارا مع جريدة الاتحاد الاشتراكي	7-6
• دخول مدرسي: الأجواء العامة للدخول المدرسي وضمنها حوار مع مدير الدعم الاجتماعي	29-8
• طلب عروض : حديث عن إعلان الوزارة لطلب عرض دولي لاقتناء خمسة آلاف تلفاز	30
• بحث علمي : الوزير الأول يستقبل أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم....	31
• جامعة : رئيس جامعة محمد الخامس السويسي يقدم البرنامج الاستعجالي في ندوة صحفية	33
• تعليم أولي: مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية تقدم أبوابا مفتوحة بمناسبة افتتاح مدارسها الأولى	38

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة- الهاتف : 52-72-68-37-05 الفاكس : 55-72-68-37-05

جلالة الملك يعطي بمراكش
الانطلاقة الرسمية للموسم الدراسي الجديد

أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، اليوم الأربعاء بمدرسة الجبل الأخضر بمراكش، الانطلاقة الرسمية للموسم الدراسي الجديد 2009 2010، وكذا انطلاقة "المبادرة الملكية مليون حقيبة" والتي سيستفيد منها هذه السنة أزيد من ثلاثة ملايين تلميذ.

وبهذه المناسبة، اطلع جلالة الملك على ظروف انطلاقة الموسم الدراسي الجديد والذي يتخذ كشعار له هذه السنة "جميعا من أجل مدرسة النجاح"، حيث قدمت لجلالته معطيات معززة بالأرقام حول تطور الأعداد الإجمالية للتلاميذ بالمؤسسات التعليمية.

وهكذا بلغ عدد التلاميذ المسجلين برسم الموسم الحالي بمختلف مؤسسات التعليم المدرسي ستة ملايين و445 الف و847 تلميذا وتلميذة، من بينهم مليونان و593 الف و600 مسجلا بالوسط القروي (أي بنسبة أربعين بالمائة)، فيما بلغ عدد التلاميذ المسجلين في القطاع الخاص 510 الفا و582 وهو ما يمثل نسبة ثمانية بالمائة من العدد الإجمالي للتلاميذ.

ويتوزع عدد الممدرسين بحسب المستويات التعليمية، ما بين أربعة ملايين و27 ألفا و676 مسجلا بالتعليم الابتدائي، ومليون و552 ألفا و377 بالتعليم الثانوي الإعدادي و865 ألفا و794 ممدرسا بالتعليم الثانوي التأهيلي.

ومن جهتها، تعززت خارطة بنيات الاستقبال بإحداث 265 مؤسسة جديدة، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للمؤسسات التعليمية إلى 9662 مؤسسة، من بينها 7163 مؤسسة ابتدائية و1668 مؤسسة ثانوية اعدادية و831 مؤسسة ثانوية تأهيلية.

وسيسهر على ضمان التكوين والتأطير البيداغوجيين للتلاميذ المسجلين، طاقم تربوي يضم 223 ألفا و327 إطارا يتوزعون ما بين التعليم الابتدائي (127 الف و592 إطارا) والتعليم الثانوي الإعدادي (56 ألفا و815 مؤطرا (والتعليم الثانوي التأهيلي (38 ألفا و920 إطارا.(

ويتميز الموسم الدراسي الجديد، بكونه يشكل سنة الشروع في تطبيق مقتضيات البرنامج الاستعجالي (2009-2012) الذي وضع من أجل تصحيح وتدارك ما اعترى تطبيق مشروع إصلاح منظومة التربية والتكوين من اختلالات، وإعادة تنظيم الحياة المدرسية بالمؤسسات التعليمية والرقي بالأداء التربوي والتدبيري للمؤسسات .

وسيعرف الدخول المدرسي الجديد 2009 2010 الشروع في برنامج طموح لتوسيع العرض التربوي وتأهيل المؤسسات التعليمية في أفق الرفع من جودة المنظومة التربوية، وذلك انسجاما مع ما تم تسطيره في إطار البرنامج الاستعجالي والذي يتضمن إحداث 1100 مؤسسة تعليمية منها 624 بالوسط القروي (بنسبة 57 بالمائة(، إلى جانب تشييد 327 داخلية جديدة في وقت تمت فيه برمجة عمليات توسعة 385 داخلية أخرى .

كما تشمل عمليات توسيع المؤسسات التعليمية خلال هذا الموسم إضافة 2343 حجرة دراسية جديدة منها 1022 بالوسط القروي.

أما فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات، فقد تم تسطير برنامج يرمي إلى تأهيل 3176 مؤسسة خلال الموسم الدراسي 2009 2010 من بين 18626 مؤسسة تمت برمجتها.

كما قدمت لجلالة الملك بهذه المناسبة شروحات حول مختلف البرامج والمشاريع التي تم تسطيرها على مستوى جهة مراكش تانسيفت الحوز في إطار البرنامج الاستعجالي سعيا إلى إحكام تأطير المؤسسات التعليمية والتحسين المستمر لأدائها، وضمانا لإرساء آليات تحسين جودة التحصيل الدراسي والأداء التربوي.

وتتوزع هذه البرامج على ثلاثة أقطاب يهم الأول الارتقاء بالمؤشرات التربوية ومجالات الدعم الاجتماعي من خلال توفير الدعم النفسي والفردي للمتمدرسين وضمان حياة مدرسية ملائمة واعتماد أساليب بيداغوجية حديثة إلى جانب تقوية جانب الدعم الاجتماعي والشراكات، فيما يهم القطب الثاني الارتقاء بمجالات الموارد البشرية ولاسيما عبر توفير التكوين المستمر للأطر التربوية وتمكين رجال التعليم في المناطق القروية من سكن وظيفي .

ويتمحور القطب الثالث حول الارتقاء بمؤشرات التمدرس على مستوى الجهة، ويتضمن بالخصوص إنجاز مشاريع تروم إحداث 328 حجرة منها 68 حجرة لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وبناء خمسة عشرة مدرسة جماعاتية، وإضافة ستة عشرة مدرسة للتعليم الابتدائي وستون إعدادية واثنان وثلاثون مؤسسة ثانوية فضلا عن 67 داخلية.

كما يشمل توسيع المؤسسات التعليمية بإضافة 311 حجرة وبناء 370 ملعبا رياضيا وتوفير أربعين حافلة في إطار النقل المدرسي وستة وثلاثين سيارة.

أما المبادرة الملكية "مليون محفظة"، التي أعطى جلالة الملك انطلاقتها الرسمية اليوم الأربعاء، فتهم توسيع قاعدة التلاميذ المستفيدين من هذه

المبادرة، لتصل إلى 3 ملايين و677 ألف و34 مستفيدا بتعبئة غلاف مالي يناهز 437 مليون درهم.

وتهدف هذه العملية ، التي أعلن عنها جلالته في الخطاب السامي الذي وجهه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لثورة الملك والشعب، إلى التقليص من ظاهرة الهدر المدرسي وإعطاء دفعة قوية لتعميم وإلزامية التعليم وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص وتحسين جودة التعليم ودعم الأسر المعوزة.

وتشمل هذه العملية توفير طقم مدرسي كامل يتضمن محفظة تضم الأدوات المدرسية الأساسية، والكتب المدرسية المقررة لفائدة كل التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى من التعليم الإبتدائي بالمؤسسات التعليمية العمومية. كما سيتم توفير الكتب المقررة والأدوات المدرسية الأساسية للتلاميذ المسجلين من السنة الثانية للتعليم الابتدائي إلى السنة الأولى من التعليم الإعدادي بالمؤسسات التعليمية العمومية في المناطق القروية، فضلا عن توفير الكتب المقررة للتلاميذ المسجلين من السنة الثانية للتعليم الابتدائي إلى السنة السادسة ابتدائي بالمؤسسات التعليمية العمومية في المناطق الحضرية.

وعلى مستوى العمالات والأقاليم الخمس المشكلة لجهة مراكش تانسيفت الحوز، تستهدف المبادرة نحو452 ألف تلميذا وتلميذة، بغلاف مالي يفوق خمسة وخمسين مليون درهم.

وتعد هذه المبادرة جزءا من مكونات استراتيجية الدعم الاجتماعي للمتمدرسين وأسرهم والتي تشمل أيضا برنامج التوسيع الكمي والتحسين النوعي لخدمات المطاعم المدرسية والداخليات ، والذي يتضمن الرفع ىمن قيمة المنحة الدراسية المخصصة للتلاميذ الداخليين من 700 درهم للتلميذ إلى 1260 درهم للتلميذ عن كل ثلاثة أشهر، بالاضافة إلى برناجم تحسين خدمات النقل المدرسي حيث تم رصد مبلغ 55 مليون درهم لتعزيز أسطول النقل المدرسي وخاصة في الوسط القروي.

أما بالنسبة "لبرنامج تيسير" فسيشهد هذه السنة نقلة نوعية هامة حيث تم رصد أزيد من 220 مليون درهم لتوفير مساعدات مباشرة لفائدة 162 ألف أسرة لضمان تمدرس 280 ألف تلميذ في الجماعات والمناطق الأكثر هشاشة .

كما تشمل هذه الاستراتيجية التجربة النموذجية لتوفير اللباس المدرسي الموحد التي سيستفيد منها 450 ألف تلميذ من التعليم الابتدائي بتمويل يصل إلى 100 مليون درهم.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :2

لطيفة العبيدة:

الدولة في وقت سابق لم تواكب ماليا طموحات الإصلاح

نلتقي في هذ الحديث مع السيدة لطيفة العبيدة، كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي التي تقلدت مناصب المسؤولية في قطاع التربية الوطنية كمديرة للميزانية ومراقبة التدبير، ومديرة للموارد البشرية وتكوين الأطر، فكاتبة عامة لقطاع التربية الوطنية، ولها مساهمات في الحياة المدنية، إذ تترأس العديد من الجمعيات المرتبطة بمجالات التربية والتعليم

ويشكل المسار المهني للسيدة العبيدة، تراكم خبرات في مجال التربية والتكوين.

وهي في هذا الحوار تبرز عددا من الأفكار والتصورات المرتبطة باستراتيجية الوزارة، الرامية الى إرساء نظام تعليمي قادر على رفع تحديات جيل مدرسة النجاح

حاورها: م.الزياني

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :2

■ الإتحاد الشتراكي : نعيش موسما دراسيا جديدا بشعارات مختلفة،ماهي في نظركم دوائر الاهتمام التي يتم التركيز عليها، في إطار البرنامج الاستعجالي؟

□□ لطيفة العبيدة: يرفع الموسم الدراسي الحالي شعار: «جميعا من أجل مدرسة ناجحة»وينبغي التنويه هنا بان البرنامج الاستعجالي يحمل طموحات واعدة لدعم الجهود التي بذلت لإصلاح المنظومة التعليمية ،والرفع من مستوى الجودة، عبر الإستثمار في العنصر البشري الذي هو أساس التنمية . وهذا يجرنا إلى الحديث عن شعار أخر ، بل هدف أساسي من أهدافنا ،ونعني بذلك شعار مدرسة النجاح.

■ الاتحاد الاشتراكي: قبل أن نتابع الحديث عن مستجدات الدخول المدرسي الجديد ،هناك سؤال يطرحه المهتمون بالشان التعليمي عموما ،وهو هل فشل الاصلاح وجاء المخطط الاستعجالي ليعالج الأمور؟

□□ لطيفة العبيدة : هذا ليس امرا دقيقا لان الإصلاح محطات ،تم خلالها إرساء العديد من المؤسسات . والدولة في وقت سابق لم تواكب ماليا طموحات الإصلاح.

■ الاتحاد الاشتراكي: طيب لنعد الآن إلى مستجدات المرحلة المقبلة

□□ لطيفة العبيدة : طرحتم في البداية سؤالا عن مراكز الإهتمام التي تشغلنا خلال هذه المرحلة. إن أول ما يستأثر باهتمامنا حاليا هو معالجة كل القضايا المرتبطة بالتدبير التربوي بكل تفاصيله اليومية ، ولتحقيق ذلك وضعنا نصب اعيننا كأولوية تدبير الموارد البشرية، وخاصة هيئة التدريس، وبدأنا نفكر في الكيفية التي تعيد للمدرسين الوضع الاعتباري ،والمعنوي، والمهني اللائق بأساتذتنا.

■ الاتحاد الاشتراكي: ماذا تعنون بإعادة الاعتبار المهني ؟

□□ لطيفة العبيدة: نعني بذلك تمكين المدرسين من التحكم في مهنتهم ،ولا يمكن ان يتاتى ذلك بدون نظام تكوين ، ولهذا يتم رفع ميزانية التكوين من 100 مليون درهم إلى 520 مليون درهم . وسنركز على إصلاح منظومة التكوين الأساسي ، والتفكير في مراجعة التكوين المستمر. كما لدينا إرادة لتكوين المكونين ...

يتم رفع ميزانية التكوين من 100 مليون درهم إلى 520 مليون درهم. وسنركز على إصلاح منظومة التكوين الأساسي، والتفكير في مراجعة التكوين المستمر. كما لدينا إرادة لتكوين المكونين ...

■ الاتحاد الاشتراكي: ولكن ماهي الأساليب التي ستمكن من إعادة الاعتبار للأستاذ؟

□□ لطيفة العبيدة: هناك تدابير ومقاربات سيتم العمل بها كتشجيع الإستحقاق والتميز عند الأساتذة ومراجعة أساليب التقويم والرفع من التحفيزات المادية لنساء ورجال التعليم المتميزين . أما الانشغال الأساسي الآخر فيتعلق بالجانب الميداني للعملية التعليمية، أي الإهتمام بالبنيات المؤسسية ، ونتحدث هنا عن قلب الهرم الإداري والتي تعتبر المؤسسة التعليمية أهم بنية فيه .

تطبيق مفاهيم جديدة ،كمفهوم الأستاذ الكفيل الذي يهتم بمشاكل التلاميذ عبر الاستماع إليهم

■ الاتحاد اشتراكي: الا يتطلب كل ذلك ميزانية مجزية؟

□□ لطيفة العبيدة: قامت الدولة بمجهود مالي غير مسبوق ،سواء في ميزانية2009 او حتى في ميزانية 2010 . واليوم هناك قناعة راسخة لدى الجميع مفادها ان اساس النقدم يبدأ من المدرسة .وهنا تكمن حكمة شعار مدرسة النجاح ،وهو مايسمح بإعادة التركيز على الفعل التربوي من اجل تحقيق الجودة ومن أجل هذا قمنا بتكوين فريق قيادي مهمته بناء قطب تربوي يضع الخطط، ويتتبعها ميدانيا.

■ الاتحاد الإشتراكي: تعتبر محاربة الهدر المدرسي هدفا استراتيجيا للبرنامج الاستعجالي ،الذي بدأ تنفيذه السنة الماضية .كيف يمكن تقييم النتائج ؟

□□ لطيفة العبيدة: لقد سعى البرنامج إلى محاربة الهدر المدرسي عبر تخصيص منح مالية للأسر الفقيرة ، وقد تم تطبيق التجربة خلال الموسم الماضي على خمس اكاديميات، وهمت العملية 47000 أسرة .وقد تمكن أزيد من 8000 تلميذ من العودة الى قاعة الدرس

■ الاتحاد الاشتراكي: عرفت السنة الماضية عدة حوادث تعلقت بتعاطي وترويج المخدرات داخل وخارج المؤسسات التعليمية ،وحدوث سلوكيات عنيفة .كيف تعالجون ذلك؟

□□ لطيفة العبيدة: لدينا مقاربات وقائية بتعاون مع وزارة الداخلية بغية تعزيز الأمن في محيط المؤسسات التعليمية ،ومراقبة تجار المخدرات الصغار. اما على المستوى التربوي فلدينا مقاربات جديدة تروم تنشيط الحياة المدرسية ،عبر دعم النوادي المدرسية. كما سنعمل على تطبيق مفاهيم جديدة ،كمفهوم الأستاذ الكفيل الذي يهتم بمشاكل التلاميذ عبر الاستماع إليهم.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :1

دخول مدرسي تحت الضغط، النتائج السلبية والضبابية

■ الصورة غنية عن ... التعليم

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :2

تقرير رسمي يصف وضعية التعليم بالمغرب بالهشة وترتيبه الدولي بـ «المقلق»

الطالبي محمد

أصدرت اللجنة الوطنية لتقويم التحصيل الدراسي، التابعة للهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين، تقريرا صادما عن التعليم بالمغرب وذلك بعد دراستها المنجزة برسم سنة 2007/2008.

وجاء في الدراسة أن 90% من التلاميذ المغاربة يعرفون تأخرا بسنتين على الأقل مقارنة بالسن القانوني للتمدرس حين بلوغ السنة الثالثة ثانوي. وبالنسبة لمتوسط العمر بالنسبة للسنة الرابعة ابتدائي، فيصل الى 11 سنة و7 أشهر في حين ان المعدل القانوني محدد في 9 سنوات. وعزا التقرير هذا الامر الى ارتفاع نسبة التكرار ولعدم وجود فصول بالنسبة للتلاميذ البالغين سن التمدرس. ويتجاوز عدد الإناث نظراءهم من الذكور في جميع المستويات الدراسية التي كانت موضوع البحث، إذ يبلغ عدد المدرسات 52% في المستوى الرابع ابتدائي و52% في الثالثة ثانوي. وبحسب الدراسة دائما، فإن تلميذا من أصل 5 كرر في الثانوي مرة واحدة و23% كرروا سنتين، مما يعني ارتفاع نسبة الهدر لدى التلاميذ المغاربة بنسب غير معقولة في كافة المستويات، وذلك رغم المجهودات المبذولة على مستوى تعميم التمدرس وخاصة في العالم القروي في العشرية الاخيرة.

وبخصوص نتائج التلاميذ المدرسين، فهي لا ترقى الى المعدل العالمي، إذ أن 35% من التلاميذ مثلا في المستوى الرابع ابتدائي لا ترقى نتائجهم للمعدل، بينما يتجاوز 13% منهم 75 نقطة من أصل مائة ولا تتجاوز نسبة التلاميذ البالغين، المعدل في التعليم الثانوي نسبة 35% مما يؤكد أن نسبة 65% في المائة لا تصل الى المعدل المحدد في 50 نقطة من أصل مائة، وهي مؤشرات سلبية على مستوى التلقي والفهم بالنسبة للمتمدرسين في كافة المواد، سواء لغات، رياضيات أو علوم بكافة أصنافها.

وتطرقت الدراسة الى وضعية رجال التعليم، إذ ثبت من خلال البحث أن أغلبية مدرسي الابتدائي حاصلون على 26 سنة من الاقدمية لتصل النسبة الى 20 سنة في الثانوي. وبخصوص مدرسي الابتدائي توجد نسبة 8% في المائة لم تتجاوز مستوى الباكالوريا وأكثر من النصف بمستوى الباكالوريا و23% فقط لها تعليم جامعي وذلك رغم استفادة رجال التعليم من عدد من الدورات التكوينية في إطار التكوين المستمر.

وخلص التقرير في ختامه الى ان وضعية التحصيل بالنسبة للتلاميذ المغاربة حرجة، ويعتبر ترتيب المغرب دوليا مقلقا، فبعد اربع سنوات من دورة تقويم 2003 مازال الترتيب الدولي للمغرب اقل من المستوى المرجعي الدولي في الرياضيات والعلوم. ودق التقرير ناقوس الخطر بالنسبة للتعليم المغربي، إذ رغم مجهودات التعميم الإلزامي، فإن التقدم الكمي يجعل التعليم في وضعية هشة بفعل الأعداد الكبيرة للمنقطعين عن الدراسة ونسبة التكرار في الابتدائي. وأشارت الدراسة الى ان أغلب رجال التعليم المشاركين في الدراسة أكدوا أن معلوماتهم حول تقنيات التقويم المدرسي جد بسيطة، ويلجأون في غالب الاحيان الى الوسائل الذاتية، مما يتطلب - حسب الدراسة - وضع برنامج لفائدة المدرسين في مختلف جوانب العمل التربوي مع التركيز على المقاربة بالكفايات سواء في التكوين الأساس أو المستمر.

وبخصوص التفاوت بين المدن والقرى، اوضحت الدراسة ان تلاميذ العالم القروي يجدون أنفسهم أمام معلمين شباب حاصلين على الشهادة وذوي تجربة مهنية غير كافية لتلبية حاجات الدعم التربوي بهذا الوسط.

وخلصت الدراسة الى أن ضعف تحصيل تلامذتنا يبرهن على نقائص أساسية تحد من جودة المنظومة التربوية الوطنية، وتشير الى عمق الاختلالات البنيوية التي تعرفها المدرسة المغربية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديد واضح ودقيق للإطار المرجعي التربوي، وكذا مراجعة محتويات ومقررات تكوين المدرسين وإرساء برنامج موسع يهدف الى تعزيز المؤسسات بتوفير التجهيزات الاساسية التحتية والوسائل المادية القادرة على تحقيق الظروف السوسيواقتصادية للوسط او السياق.

وكانت الدراسة المشار إليها تناولت المستوى الابتدائي في فصليه الرابع والسادس، والتعليم الثانوي في مستويه الثاني والثالث واعتمدت على دراسة اللغة العربية والفرنسية والرياضيات والعلوم الفيزيائية والكيميائية، وشمل البحث 6300 تلميذ موزعين تناسبا على جميع الجهات وكذا التعليم الخاص (15 ثانوية وعشر مدارس ابتدائية) وتناول البحث وضعية رجال التعليم الذين وجه لهم 60 سؤالا وكذا المديرين ومساءلة وضعية المؤسسات التعليمية والمديرين ومساءلة الوسط العائلي للتلاميذ وظروف تنقلهم، والإمكانيات المتاحة لهم لتسهيل عملية التلقي والتكوين.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :3

ـ60% من تلاميذ السنة السادسة ابتدائي لا يجيدون عمليات الحساب

ـ الأقسام المكتظة، والنقص في الوسائل والمعدات تحول دون تحصيل دراسي سليم للتلاميذ

عبد الرزاق لبداوي

خلصت نتائج الدراسة الصادرة عن الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين والتي تمحورت حول تقييم التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات والعلوم مثل الفيزياء وعلوم الحياة والكيمياء في مستوى التعلمات الفعلية لتلاميذ المستويين الرابع والسادس من التعليم الابتدائي، والمستويين الثاني والثالث من التعليم الثانوي الإعدادي خلال موسم 2008، الى أن 60% من تلاميذ السنة السادسة ابتدائي لم يتحكموا بعد في عمليات الحساب الاساسي على الاعداد العشرية، وأن ثلث أرباع (3/4) التلاميذ في المستوى السادس ابتدائي لم يستوعبوا بعد مفهوم النسبة المائوية وبالأحرى تطبيقه.. واضافت خلاصة الدراسة قائلة في هذا السياق، بان عدم التحكم في عمليات الحساب الاعتيادية في الابتدائي يعرقل تقدم تلاميذ الثانوي إعدادي في دراستهم للجبر، مشيرا الى أن «كل التلاميذ يجدون صعوبة كبيرة في معالجة الأسئلة المفتوحة وتعبئة الموارد المكتسبة»، وأوضح المصدر عينه الذي اعتمد في تقييمه للمواد العلمية المذكورة على عينات تتكون من 6900 تلميذ بالابتدائي، و6360 تلميذا بالثانوي الاعدادي، فضلا عن العديد من الإطارات والخبراء في مجال التربية والتكوين، أن قرابة 40% من أهداف تعليم الرياضيات مثلا المقررة في البرامج الدراسية للتعليم الابتدائي تم تحقيقها فيما تم تنفيذ 27% فقط في الثانوي.

وكشفت الدراسة التقنية من جهة أخرى، بان التلاميذ يواجهون صعوبات كثيرة مثلما انهم يرتكبون أخطاء [illegible] عملية التحصيل الخاصة بموارد الفيزياء والكيمياء، وعلوم الحياة والارض، منها الصعوبات المتعلقة باستيعاب المعارف، وضعف التحكم في المعارف الجديدة، تحت تاثير ضعف المكتسبات القبلية الضرورية، وإهمال بعض المعارف غير المعتمدة في الامتحان من طرف التلاميذ والمدرسين على السواء، ومحدودية قدرة التلاميذ على التحليل والتركيب، وصعوبات مرتبطة بنقص التجريب، وعدم القدرة على تعبئة الموارد في وضعيات مندمجة، ضعف التحكم في لغات التدريس، وعزت الدراسة التي اتخذت في إطار البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي لسنة 2008 الاسباب التي قد تكون وراء صعوبات التعلم في مختلف المستويات التعليمية التي شملتها الدراسة على الأقل الى ضعف المكتسبات النظرية والتجريبية القبلية بسبب عدم معالجة ثغرات المستويات الدراسية والاقتصار على تعلمات متمركزة حول المعارف والوضعيات البسيطة وعدم تجاوز ذلك إلى مرحلة التطبيق.

هذا علاوة على إبقاء التجريب الحلقة الأضعف في تعلمات العلوم التجريبية في المدرسة العمومية، وغياب اطر مرجعية رسمية تؤطر التعلمات والتقويمات المتعلقة بالعلوم التجريبية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. وذكر المصدر في الاتجاه ذاته ان من الاسباب ايضا التي تحول دون تعلم سليم، وتحصيل دراسي في المستوى المطلوب، «ظروف عملية التعليم غير المشجعة على إنجاز انشطة التجريب والتي تتجسد مثلا في الأقسام المكتظة، ونقص القاعات المتخصصة، وقلة الوسائل والمعدات».

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :3

أسباب وظروف التحصيل السلبية لتلاميذ المغرب

1 - أهم المتغيرات

السن والتكرار

بصفة عامة، هناك ترابط سلبي بين سن التلاميذ وبين النتائج المحصلة في مختلف المواد المستهدفة في البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008)، فكلما تجاوز عمر التلاميذ السن المطابقة لمستوى تمدرسهم، كلما تقلص مستوى التحصيل لديهم، وانخفضت مردوديتهم.

في هذا الصدد، فقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى خلاصة مفادها أن التلاميذ الذين يطابق سنهم مستواهم الدراسي، يحققون نتائج افضل في التحصيل الدراسي، مقارنة باقرانهم الذين يكبرونهم سنا. وكيفما كان الحال، فإن النتائج المسجلة توضح أن التلاميذ الذين يكررون غالبا ما تكون لديهم مستويات اقل في التحصيل من زملائهم الذين لم يسبق لهم التكرار.

في ضوء هذه النتائج، يتضح أن التكرار من العوامل المسؤولة عن تدني مستويات التحصيل الدراسي في كل المواد والأسلاك المستهدفة بالدراسة. وذلك راجع لكون التلاميذ المكررين هم اكثر تعرضا لمشاكل نفسية واجتماعية، بسبب عدم انسجام المنهاج التعليمي مع سنهم، والآثار النفسية السلبية التي يمكن ان يخلفها فعل التكرار، مما يقلل من الحافز لدى التلميذ في مواجهة الصعوبات التعليمية والتعلمية، وفي التقدم في مساره الدراسي.

بالنظر إلى هذه الخلاصة، فإن اللجوء إلى التكرار بوصفه آلية لتدبير صعوبات التلاميذ وتعثراتهم، وتباين وتيرتهم في التعلم من أجل تملك الكفايات الاساسية، يظل قليل الجدوى، ذلك ان هذا التدبير لا يحل مشاكل التلاميذ المتعثرين، ولا يسمح لهم باستدراك ضعف التمكن من الكفايات المستهدفة، فضلا عن كونه يزيد من مخاطر الفشل والهدر المدرسي، مما يؤثر سلبا على مردودية المنظومة التربوية.

لذلك، يتعين إعادة النظر في مسالة التكرار في النظام التربوي، خصوصا على مستوى التعليم الالزامي، مع الحرص على تفعيل المقاربات البيداغوجية الفارقية، وتدبير الزمن الدراسي، وتوفير ادوات ناجعة للتقويم التكويني والتشخيصي، واعتماد آليات عملية لمعالجة وضبط تعثرات التلاميذ وتمكينهم من تملك الكفايات الاساسية.

مدى قرب المؤسسة التعليمية من مقر السكن

يبدو من خلال توزيع نسب التحصيل لدى التلاميذ، حسب المسافة الفاصلة بين مقر سكناهم والمؤسسة التعليمية التي يدرسون بها، أن هناك ترابطا ذا دلالة احصائية بين التحصيل الدراسي وبين متغير المسافة. فالتلاميذ القاطنون على بعد اقل من كيلومتر واحد عن المؤسسة التعليمية، يحققون عموما نسب تحصيل افضل من اقرانهم الذين يقطنون بعيدا. على هذا الأساس يمكن القول إن القرب من المؤسسة التعليمية يعد من العوامل المساعدة على جودة التحصيل الدراسي.

استنادا إلى هذه الخلاصة، تبدو الحاجة ملحة إلى ضرورة العمل على تقوية الدعم الاجتماعي المساعد على معالجة إشكالية البعد عن المؤسسة التعليمية، سواء من حيث توفير الداخليات ام من حيث النقل المدرسي المنسجم مع خصوصيات الجهات، مما من شانه ان يسهم في تقليص معدل التفاوتات على مستوى التحصيل الدراسي.

المستوى التعليمي للآباء

يبين توزيع نتائج التلاميذ في التحصيل الدراسي، حسب المستوى التعليمي للآباء، أن احتمالات تحقق نتائج متدنية تزداد كلما كان المستوى التعليمي للآباء منخفضا او منعدما. من هنا، يبدو ان مستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ غالبا ما يتاثر بالمستوى التعليمي للآباء. يسري ذلك على كل المواد التعليمية والمستويات المستهدفة بالدراسة.

المدرس

يبدو من الضروري الإشارة إلى دور المدرس في تحديد مستويات التحصيل الدراسي لدى التلاميذ، باعتبار أن الممارسة اليومية للمدرس داخل الفصل الدراسي تؤثر إلى حد كبير في نوعية التحصيل، وفي مستوى تمكن التلاميذ من المعارف والكفايات الأساسية المستهدفة.

بيد أن البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008، في تجربته الأولى، لم يتمكن من إبراز ا لأثر الحقيقي للسمات الشخصية والمهنية للمدرس في مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ. ويعزى ذلك بالأساس، إلى الاختيارات المنهجية المتحكمة في تحديد عينات الدراسة. وعلى العموم فقد تم الاقتصار في هذا البرنامج على سمات وخصوصيات المدرس المرتبطة اساسا، بالجنس، والاقدمية، والتكوين الأساسي والتكوين المستمر، والتحفيز، والميولات الخاصة بتدريس المادة.

استنادا إلى نتائج الدراسة، يتبين أن هناك ترابطا بين المتغير المرتبط بميولات المدرس واتجاهاته الإيجابية نحو تدريس المادة، وبين نتائج التحصيل الدراسي، ذلك أن التلاميذ الذين يؤطرهم مدرسون ذوو ميولات ايجابية تجاه المادة، ومقتنعون بعمق الرسالة التعليمية التي يؤدونها، يحققون نتائج تحصيل افضل من غيرهم.

ومن جهة أخرى، كان لمتغير الاقدمية وجنس المدرس (الإناث) تاثير إيجابي، في سياق هذا البرنامج على مستوى التحصيل الدراسي في اللغة الفرنسية، خاصة في التعليم الابتدائي.

من هذا المنطلق، ينبغي التاكيد أن هذه الدراسة لم تصدر أي حكم على أثر أداء المدرسين في التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المستهدفين. ومن ثم، تبرز الحاجة القصوى لقياس القيمة المضافة للمدرس، من خلال العمل على تنظيم تقويمات معيارية وتشخيصية عند بداية السنة الدراسية وفي نهايتها، للتمكن من الوقوف بشكل اوضح على أثر المدرس في التحصيل الدراسي. من شان اعتماد هذا الإجراء أن يمكن من الإسهام، إلى جانب تدابير أخرى، في معالجة مفعول بعض المتغيرات التي تؤثر على المنظومة التربوية.

علاوة على ذلك، فمن شان تحسين ظروف مزاولة المدرسين لمهنتهم، ولاسيما في العالم القروي، وتمكينهم من تكوين اساس متين وتكوين مستمر منتظم، وتاهيل مهني وبيداغوجي، بشكل مواكب للمستجدات، وتزويد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات والوسائل الديداكتيكية اللازمة، أن يسمح لاحقا بإمكانية قياس الأثر الفعلي للمدرس في عملية التحصيل الدراسي، بعد التحكم

في دور المتغيرات الموضوعية الأخرى المرتبطة بادائه.

المؤسسة التعليمية

بالنظر إلى اهمية تاثير المؤسسة التعليمية في نتائج التحصيل الدراسي، فقد عمل البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008) على مساءلة المتغيرات المرتبطة اساسا بخصوصيات تدبير المؤسسة التعليمية على المستوى التنظيمي والمادي والبيداغوجي.

هكذا، فبالنسبة لخصوصيات المؤسسة التعليمية، من حيث التجهيزات والبنية التحتية، فقد تم الاقتصار على رصد ثلاثة متغيرات اساسية، تتمثل في التوفر على قاعة متعددة الوسائط، وعلى الخزانة المدرسية، وكذا المرافق الصحية.

فيما يتعلق بالخصوصيات المرتبطة باساليب التدبير والحياة المدرسية، فقد تم رصد المعطيات المتعلقة بدرجة الأمن المتوفر داخل المؤسسة، وسلوكيات المواطنة التي تطبع المناخ العام داخلها. كما تم تناول مختلف الشراكات التي عقدتها المؤسسة من أجل تنويع مصادر التمويل.

أما بخصوص سمات مدير المؤسسة التعليمية، فقد تم الاقتصار على الاهتمام، بمتغيرين يتعلقان بالأقدمية في مزاولة مهمة المدير، إلى جانب مستواه التعليمي.

استنادا إلى نتائج هذه الدراسة، يمكن تأكيد وجود تاثير واضح للمؤسسة التعليمية على نتائج التلاميذ في جميع المواد وبمختلف الأسلاك التعليمية المستهدفة بالدراسة. وتختلف درجة هذا التاثير من مادة تعليمية إلى أخرى، ومن سلك تعليمي إلى اخر

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :6

كور

محمد رامي

ramisimo@gmail.com

في انتظار الاحتفال باليوم الوطني للدروس الخصوصية بالمغرب

كان على كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي بالمغرب وهي تصدر مذكرتها رقم : 118 بتاريخ 31 غشت 2009 والتي تعتبرها مقررا لتنظيم السنة الدراسية الجديدة الا تغفل الإشارة إلى ضرورة الاحتفال باليوم الوطني للدروس الخصوصية، الذي يتم خلاله تكريم جهابذة «السوايع» كما يطلق عليها عامة الناس، ويتم منحهم وساما وزاريا من درجة «قناص».

إن كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي بالمغرب قامت بتحديد الأيام المحتفل بها في اليوم الوطني لجمعيات اباء وامهات وأولياء التلميذات والتلاميذ: اليوم العالمي للمدرس(ة)؛ اليوم الوطني لقدماء تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية، مع استغلال المناسبة لإحداث جمعيات القدماء أو تجديدها ؛ الأيام الوطنية للشراكة، تعزيزا وتثمينا لجهود الشركاء والمتعاونين والداعمين؛ لكنها أغفلت أو تناست اليوم الوطني للدروس الخصوصية والذي يشكل الحلقة الأهم بالنسبة للكثيرين من أجل بلورة الشعار العام للدخول المدرسي هذه السنة: جميعا من أجل مدرسة النجاح».

فالنجاح عند البعض، يمر عبر الدروس الخصوصية المؤدى عنها بطبيعة الحال، فبالنسبة للاسر والتلاميذ لابد من ساعات إضافية لكسب ود الأستاذ والاستفادة من خبرته ورصيده المعرفي الذي لايظهر إلا خارج الفصل أيام العطل وخارج اوقات الحصص المقررة، فـ«حداكة » الأستاذ في الشرح وتبسيط المقرر تغيب خلال الحصص الدراسية لربما لأن «الشهرية مضمونة» ولاحاجة ل «صداع الراس» فالتفتيش -نادرا- مايحضر، وإذا كان يوم تفتيش فلاباس من بعض الجهود خلال الحصة «مرتين أو ثلاث في السنة. «سيدي ماكاين باس»، هذا إذا كان المفتش حريصا في عمله، أما إذا كان منعشا عقاريا أو تاجرا بارع' او صحافيا «بزز» أو يمتهن مهنة أخرى، ويستقر بعيدا عن مكان عمله فالامر مختلف..!

الزمن المدرسي الذي تتحدث عنه المذكرة المعلومة والتي ندعو خلالها «الفاعلين من مفتشين وأساتذة وشركاء لاستثمار جيد ومعقلن للسنة الدراسية، من خلال تدبير الزمن المدرسي، وتأمينه لصالح التلميذات والتلاميذ، والتوفر على المعطيات اللازمة لبرمجة وإنجاز كافة العمليات التربوية والتنظيمية التي يتطلبها تدبير السنة الدراسية الجديدة.» هو زمن خارج الإطار الزمكاني المتعارف عليه، زمن تدركه مصالح وزارة التربية جيدا ويعرفه المدراء والمفتشون والنواب غاية المعرفة، إنه زمن مابعد السادسة مساء إلى منتصف الليل، زمن صنف التلاميذ وهيئة التدريس إلى صنفين، الصنف الأول من التلاميذ الذين يستفيدون من الدروس الخصوصية، حيث استيعاب المعرفة بشكل افضل، والصنف الثاني من التلاميذ الذين يتركون لحالهم يفهم الدرس «ولا لهلا يفهموا..!» والصنف الأول من رجال التعليم هم هؤلاء الباحثون عن مدخول مالي إضافي ويذخرون جهدهم في التعليم والتلقين إلى مابعد السادسة مساء، والصنف الثاني منهم الشرفاء الذين يشتغلون بتفان مقدرين المسؤولية ويصابون بالإنهاك نتيجة الجهد الذي بذلوه خلال ساعات الحصص الرسمية.

الزمن الذي تتحدث عنه المذكرة لاوجود له، وإن يقول العكس، فليزر مدارسنا ، إنه زمن جديد حول مؤسساتنا التعليمية إلى مكان للزجية الوقت للبعض في انتظار مابعد السادسة مساء.

الا يحق لنا ان نحتفل بهؤلاء المنتفذين الإضافيين الذين لاتفك عقدة لسانهم وتفكيرهم إلا مابعد السادسة مساء؟ الا يحق لنا الاحتفال بهم مادامت الوزارة الوصية ومصالحها الخارجية تعجز عن مواجهة الظاهرة والتي تتنامى بشكل كبير، الا يحق لنا الاحتفال بمن لايهمهم تدبير السنة الدراسية تدبيرا معقلنا ولايعنيهم البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم ولا يهمهم أبدا شعار الموسم الدراسي الحالي: «جميعا من أجل مدرسة النجاح».. إنه العبث بمستقبل جيل بأكمله.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :2

ارتباك في قطاع التعليم الخصوصي

بسبب مباراة وزارية

بوغت بعض مؤسسات التعليم الخصوصي بتخلي مجموعة من أساتذتها عن العمل داخلها، وذلك بعد اجتازوا بنجاح المباراة التي نظمتها وزارة التربية الوطنية لاختيار 3000 أستاذ لسد الخصاص الذي تعاني منه في الثانوي الاعدادي والثانوي التاهيلي، مما جعل بعض أرباب هذه المؤسسات- حسب ما صرح به عبد الله خميس، رئيس اتحاد التعليم والتكوين الحر بالمغرب- يفكرون في اللجوء الى القضاء، خاصة أن مجموعة من الأساتذة المغادرين تربطهم روابط معينة مع مؤسساتهم الأصلية كالديون وغيرها.

«هذا الكلام مردود عليه- يقول مصدر من أكاديمية الدار البيضاء- لأن تلك المباراة كانت خاصة بالحاصلين على شهادة الإجازة أو ما يعادلها، ولم تكن البتة موجهة للأساتذة العاملين في القطاع الخاص، وبالتالي إذا وقع فعلا، أن بعضهم نجح في المباراة، فهل يقع اللوم انذاك على الوزارة؟».

ردا على هذا الدفع، يعتبر عبد الله خميس أن الوزارة ملومة لأنها لم تراع وضعية التعليم الحر بصفتها وزارة وصية على التعليم العمومي والخصوصي، حيث أنها تناقضت مع مدونة الشغل في بنديها 42 و43 اللذين يحتمان ضرورة إنهاء علاقة الشغيل مع مشغله، الشيء الذي لم يحدث في هذه المباراة، رغم ان المذكرة المنظمة لها اكدت انها خاصة بالحاصلين على لشهادة الإجازة أو ما يعادلها ولغير الموظفين.لقد كان على الوزارة أن تطلب من بين الأوراق المعتمدة لاجتياز هذه المباراة، وثيقة توضح عدم التزام اي مترشح بأي عمل آخر، وبالتالي تبقى المباراة لغير الموظفين».

وقال مسؤول بأكاديمية الدار البيضاء إن اصحاب المؤسسات الخاصة يريدون، إذ يصرون على إلزام المتبارين بوثيقة «عدم الشغل»، أن يضربوا مبدأ أساسيا في أي مباراة، ألا وهو مبدأ تكافؤ الفرص. فلماذا يريدون حرمان البعض الذي اختار التوجه إلى القطع العمومي؟ ولماذا يلزمون الصمت حيال تدفق أساتذة التعليم العمومي على مؤسساتهم؟ فإذا كانت شريحة من طاقمهم التعليمي قد غادرت طواعية وظائفها، فعلينا أن نتساءل اولا عن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك.».

التاريخ.. 2009/9/10
العدد : 9272

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة :5

مقررات

الحرس الخاص

ابتداء من شهر أكتوبر من هذه السنة، سيستفيد 21 مؤسسة تعليمية عمومية من أصل 39 مؤسسة بنيابة عمالة بقاطعتي عين الشق من الحرس الخاص، حيث سيمنح لكل مؤسسة من هذه المؤسسات حارسين أحدهما سيشتغل حارسا بالنهار وآخر لليل على أن تعمم هذه العملية على جميع المؤسسات في الموسم المقبل.

وتفيد مصادرنا أن الأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء الكبرى ستستقبل عروضا خاصة في هذا الشأن من الشركات الخاصة بالحراسة. وستختار للتعاقد من تجد فيها جميع الشروط اللازمة وفق دفتر التحملات الذي وضعت فيه جميع ما تراه يخدم مصلحة المدرسة العمومية، وهي بذلك تكون قد استفادت من تجربة المواسم الماضية والتي لم تكن، كما كان منتظرا،

إنما اللافت للانتباه هو أن عدد الحراس بكل مؤسسة لا يفوق الواحد بكل مؤسسة، رغم أننا نجد ثانوية تأهيلية تضم ما يفوق 3000 تلميذ وبالقرب منها نجد مدرسة ابتدائية لا يصل عدد التلاميذ بها 700 تلميذ ولكل واحدة حارس واحد، مما يجعل الحارس الذي أوكلت إليه مهمة الحراسة بالمدرسة الابتدائية أوفر حظا من ذاك الذي أسندت إليه مهمة الحراسة بالقرب من زميله بالثانوية التأهيلية، مع العلم أنه حبذا الاحتفاظ فقط بواحد من أعوان الخدمة الموجودين حاليا بالمؤسسات المختارة.

أما قطاع النظافة الأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء، فلم تحسم في شأنه، إنما هو مبرمج، حسب مصادر مقربة، وقد يتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكي تستفيد منه المؤسسات التعليمية العمومية بالشكل المطلوب بعد الانتهاء من موضوع الحرس الخاص.

■■■■■

المستلزمات المدرسية

تلاميذ السنة الأولى ابتدائي لعشرين مدرسة ابتدائية عمومية بعين الشق من أصل 25 مدرسة، والذين يصل عددهم الإجمالي إلى 1848 تلميذ وتلميذة لن يستفيدوا من الأدوات المدرسية التي قررتها الدولة. لكن بالمقابل، ستستفيد هذه الشريحة من التلاميذ من أدوات مدرسية ممولة من طرف جهة الدار البيضاء. إلا أن هؤلاء التلاميذ أكثر حظاً من زملائهم بالمدارس الأخرى الذين سيستفيدون عن طريق المبادرة الأخرى، حيث نجد مثلاً عدد الدفاتر الممنوحة من طرف الجهة 6. أما عدد الدفاتر المقررة في المبادرة الأخرى فلا يتعدى 3 دفاتر زيادة على المقلمة وعدد من الأقلام الجافة وعلبة الأقلام الملونة وأشياء أخرى غير موجودة في الصنف الآخر من الأدوات الممنوحة. ومعلوم أن العدد الإجمالي لتلاميذ السنة الأولى ابتدائي لموسم 2010/2009 بنيابة عين الشق يقدر بما يقرب 17000 تلميذ وتلميذة.

■■■■■

الزي الموحد للتلاميذ

سيشمل توحيد الزي المدرسي خمس مدارس ابتدائية بعين الشق من أصل 25 مدرسة، في انتظار تعميمها في المواسم المقبلة.

هذه المدارس المختارة سيستفيد تلاميذها من لباس مدرسي يشمل قميص وسروال ورابطة العنق. لباس صيفي وآخر للشتاء وهي بلونين مختلفين «باج ، وماروه» ويختلف لباس التلاميذ عن لباس التلميذات.

بعض العروض تقدمت بها بعض الشركات للأكاديمية الجهوية صاحبة المشروع والمشرفة عليه، تم اختيار نموذج منها، تؤكد مصادرنا أنه من النوع الرفيع نوعا وخياطة، وسوف يقدم لتلاميذ هذه المدارس الخمسة المختارة حسب معايير مسطرة بالمجان.

ويتساءل المهتمون بالشأن التعليمي بعد أن استحسنوا هذه المبادرة متى سيتم تعميمها على جميع تلاميذ الابتدائي وعن ضمانات الجودة لباقي الأقسام، فكثيراً ما كان النموذج المقدم في واد والكمية المتفق عليها في واد آخر.

محمد تامر

التاريخ.. 2009/9/10
العدد :. 392.

الأيام

الصفحة :11

الوزير تمنى ألا يقف المخطط الاستعجالي عند باب المدرسة

مشروع مليون محفظة يربك الدخول المدرسي

يعترف السيد اخشيشن أن الكثير من مبادرات الإصلاح التي عرفتها منظومة التربية والتعليم ظلت تقف عند "باب المدرسة"، او عند باب الفصول الدراسية. لذلك يرى أن البرنامج الاستعجالي يجب أن يتجسد على أرض الواقع من خلال إعادة الاعتبار للمدرسة المغربية.

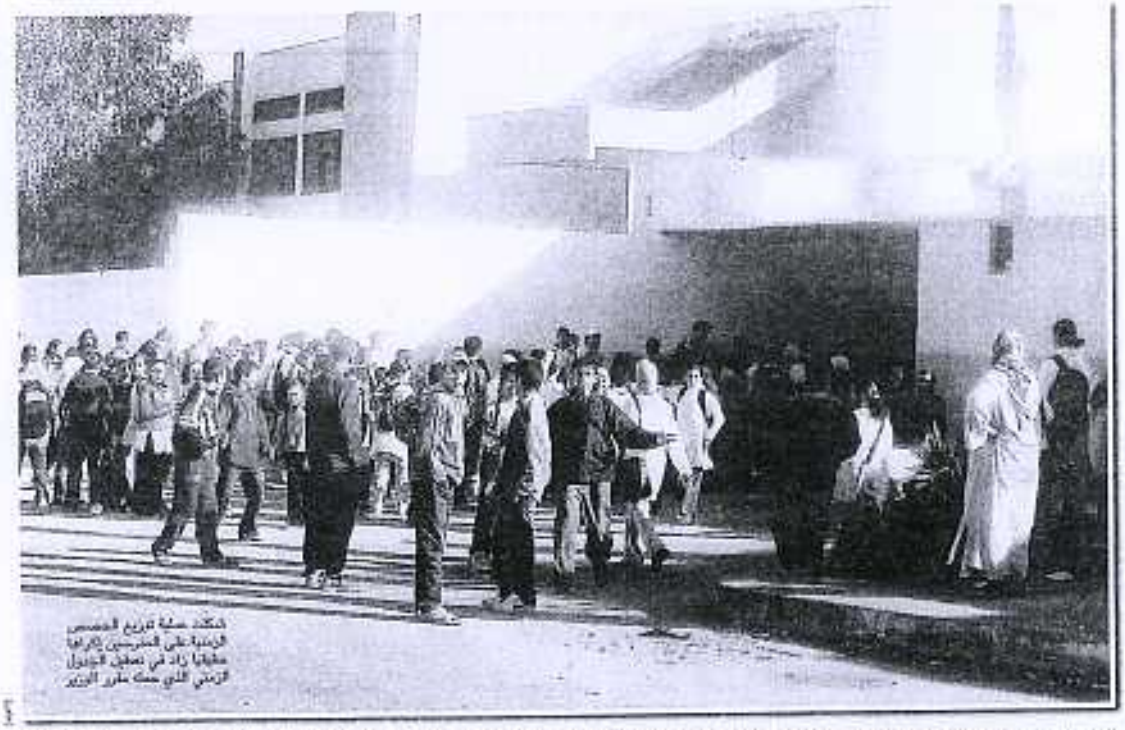

تكثف عملية توزيع الحصص الزمنية على المدرسين لإنجاحها مطبقيا زاد في تعطيل الجدول الزمني الذي حمله مقرر الوزير

اكتشف بعض المدرسين كيف أنهم أصبحوا مطالبين بالعمل ساعات إضافية سماها المخطط الاستعجالي بحصص الدعم والتقوية، خصوصا في بعض المواد التي كشفت التقارير أن تلامذتنا يعانون من ضعف بين فيها، كما هو حال اللغة الفرنسية والرياضيات. لذلك رفض البعض تسليم جدول الحصص

أحمد امشكح

تدافع التلاميذ مرفقة أولياء أمورهم أمام البوابة الخشبية لإحدى الإعداديات وهم مرددون شعارات الاحتجاج بعد أن تم إقصاء بعضهم من الاستفادة من مشروع مليون محفظة.

ورابط بعض الآباء والأمهات أمام مكتب مدير المؤسسة طمعا في الظفر بغنيمة المحفظة، ولم تتردد إحدى النساء وهي تصيح في وجه أحد المسؤولين الإداريين بأن هذا حقها المشروع الذي وفره لها محمد السادس.

واشتكى البعض الآخر من فقر بعض المحفظات التي لم تتوفر على كل اللوازم كما وعد بذلك أكثر من مسؤول، فيما تحفظ آخرون من غياب الجودة في بعض هذه اللوازم.

وبدأ أن هذا الدخول المدرسي الذي يبشر بانطلاق مخطط استعجالي لإصلاح ما أسفر عن مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سيكون مخولا للمشروع مليون محفظة أكثر منه مخولا للإصلاح، خصوصا وأن الكثير من المسؤولين الإداريين في عدد من المدارس يشتكون من كون المشروع رغم قيمته الاجتماعية، فقد خلق الارتباك وخلط الكثير من الأوراق لدرجة أن بعض المؤسسات لم تتمكن من الوفاء بالجدول الذي حمله مقرر الوزير القاضي بأن تكون المدة الفاصلة بين الثاني والتاسع من شتنبر مخصصة لتسجيل التلاميذ، على أن يشكل يوم العاشر منه الانطلاقة الفعلية للدروس.

يحكي أب لم يتمكن من تسجيل ابنته كيف وجد المحفظة التي سلمت له غير متكاملة، وكيف اضطر بعد ذلك إلى شراء بعض اللوازم من المكتبات، التي أغلق بعضها الأبواب بعد أن استفاد من صفقة المليون محفظة التي ديرتها بعض شابات التعليم والأكاديميات الجهوية بغير قليل من الشفافية.

وشكلت عملية توزيع الحصص الزمنية على المدرسين إنجاحا حقيقيا زاد في تعطيل الجدول الزمني الذي حمله مقرر الوزير.

لقد اكتشف بعض المدرسين كيف أنهم أصبحوا مطالبين بالعمل ساعات إضافية سماها المخطط الاستعجالي بحصص الدعم والتقوية، خصوصا في بعض المواد التي كشفت التقارير أن تلامذتنا يعانون من ضعف بين فيها، كما هو حال اللغة الفرنسية والرياضيات. لذلك رفض البعض تسليم جدول الحصص، فيما راح البعض الآخر يخطط لأساليب احتجاجية يمكن أن تفتتح بها النقابات التعليمية موسمها الدراسي، خصوصا وان هذه الساعات الإضافية، التي عادت وزارة القطاع لتتحدث عن أنها ستكون ساعات مؤدى عنها رغم أنها لم تضع لا قيمة هذا التعويض، ولا شروطه ستضاف لقضية أخرى غاية في الحساسية بالنسبة لرجال ونساء التعليم وهي المتعلقة بالأستاذ المتحرك والأستاذ المتعدد الاختصاصات داخل نفس المؤسسة التعليمية.

حينما التقط أحمد اخشيشن من إحدى خطب الملك ملاحظته حول سير قطاع التربية والتعليم الذي لم يفو على الوفاء بما حمله مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سيكون مخولا لمشروع مليون محفظة أكثر منه مخولا للإصلاح، خصوصا وان الكثير من المسؤولين الإداريين في عدد من المدارس يشتكون من كون المشروع رغم قيمته الاجتماعية، فقد خلق الارتباك وخلط الكثير من الأوراق لدرجة أن بعض المؤسسات لم تتمكن من الوفاء بالجدول الذي حمله مقرر الوزير القاضي بأن تكون المدة الفاصلة بين الثاني والتاسع من شتنبر مخصصة لتسجيل التلاميذ، على أن يشكل يوم العاشر منه الانطلاقة الفعلية للدروس.

يحكي أب لم يتمكن من تسجيل ابنته كيف وجد المحفظة التي سلمت له غير متكاملة، وكيف اضطر بعد ذلك إلى شراء بعض اللوازم من المكتبات، التي أغلق بعضها الأبواب بعد أن استفاد من صفقة المليون محفظة التي ديرتها بعض شابات التعليم والأكاديميات الجهوية بغير قليل من الشفافية.

وشكلت عملية توزيع الحصص الزمنية على المدرسين إنجاحا حقيقيا زاد في تعطيل الجدول الزمني الذي حمله مقرر الوزير.

لقد اكتشف بعض المدرسين كيف أنهم أصبحوا مطالبين بالعمل ساعات إضافية سماها المخطط الاستعجالي بحصص الدعم والتقوية، خصوصا في بعض المواد التي كشفت التقارير أن تلامذتنا يعانون من ضعف بين فيها، كما هو حال اللغة الفرنسية والرياضيات. لذلك رفض البعض تسليم جدول الحصص، فيما راح البعض الآخر يخطط لأساليب احتجاجية يمكن أن تفتتح بها النقابات التعليمية موسمها الدراسي، خصوصا وان هذه الساعات الإضافية، التي عادت وزارة القطاع لتتحدث عن أنها ستكون ساعات مؤدى عنها رغم أنها لم تضع لا قيمة هذا التعويض، ولا شروطه ستضاف لقضية أخرى غاية في الحساسية بالنسبة لرجال ونساء التعليم وهي المتعلقة بالأستاذ المتحرك والأستاذ المتعدد الاختصاصات داخل نفس المؤسسة التعليمية.

حينما التقط أحمد اخشيشن من إحدى خطب الملك ملاحظته حول سير قطاع التربية والتعليم الذي لم يفو على الوفاء بما حمله مشروع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سيكون مخولا لل

التاريخ.. 2009/9/10
العدد :. 392.

الأيام

الصفحة :29

1/2

حـــول مشـــروع دعـــم "مدرســـة النجـــاح"

بينما كانت السنة الدراسية الفارطة تلفظ أنفاسها الأخيرة، فوجئت هيئة الإدارة والتدريس بنزول قرار من قرارات البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية والتعليم يلزمها بتأسيس ما اصطلح عليه بجمعية دعم مدرسة النجاح من أجل "استكمال تطبيق اللامركزية واللاتمركز، وذلك بتمكين المؤسسات التعليمية من التدبير المالي اللازم لتنفيذ مشروع المؤسسة من طرف أعضاء مجلس التدبير، وبمشاركة الفاعلين التربويين بالمؤسسة ومختلف شركائها"، كما جاء في نص ديباجة القرار، مما أحدث رجة من التساؤلات والإستشكالات لدى هيئة الإدارة والتدريس التي كانت جهودها آنئذ مركزة على تبعات اختتام السنة الدراسية التي ترهق العقل والجسم، مما فرض على الجميع استجماع أنفاسهم الاحتياطية للدخول في مضمار مجهول تفتح أبوابه فجأة ولأول مرة. ماذا.. تأسيس جمعية..؟ وقانون أساسي يحمل في طياته مهمات لا يدري بها المدرسون ولا المديرون علما ولا لهم فيها تجربة؟ وتدبير مالي وشراكات مالية وتقارير دورية ومشاريع مدرة للربح؟ أنحن هيئة تدريس وتعليم أم مقاولون وأرباب شركات؟ ألن يحاسب مدير مؤسسة ما وهو نفسه ملزم بأن يكون رئيس الجمعية برعدة خفيفة أو شديدة حين يعلم أن من مهماته تمثيل الجمعية أمام القضاء ولدى السلطات العمومية؟ إذن ما الذي سيقوده للقائهم إلا مصيبة تقع على رأسه لا يدري من أين تحل عليه أو تقفز نحوه؟ قضاء وسلطة عمومية!! يا لطيف الطف في ما جرت به المقادير ومتى سينجز أعضاء الجمعية وجلهم رجال تعليم هذه المهمات والالتزامات؟ هل سيقتطعون الوقت الكافي من ساعات التدريس التي عليهم إنجازها أم أنهم سيضيفون ساعات أخرى تثقل كاهلهم وتشغل بالهم، مما سيؤثر بالضرورة والإكراه على سير العملية التعليمية التعلمية شئنا أم أبينا؟..... والحقيقة أنها تساؤلات وغيرها كثير لا يدري لها المديرون والمدرسون جوابا، غير أنهم أمام إكراهات هذا القرار سارعوا إلى تشكيل الجمع العام واختيار أعضاء الجمعية -وإن كنت لا أرى مجالا للاختيار- ودفعوا الإنخراط من جيوبهم المنهكة من أجل تبعات التسجيل ولوازمه...

بعد هذا السرد لحيثيات ما وقع نبدأ في تفكيك تلك النازلة ومحاولة تنبيه المسؤولين إلى بعض الموضوعات المهمة مساهمة منا في نقدها وتوجيهها وليس رغبة في هدم أو ذم حتى يكون الجميع على بصيرة من أمرهم وحتى لا يقع الجميع في متاهات الارتجال ونواتجه العقيمة.

-1 لا يخفى على كل من له فطنة ما للعمل الجمعوي من فوائد حسنة ترجع بعوائد طيبة على الفرد والمجتمع، لما يحدثه من نشاط عقلي ونفسي ومادي في مجالات الحياة المتنوعة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، غير أن أول ما يميز العمل الجمعوي هو أنه عمل تطوعي نابع من قناعات شخصية مدعومة باندفاع إرادي حر ورغبة نفسية تلقائية، تجعل الفاعل الجمعوي ساعيا نحو تحقيق ما ألزم به نفسه تطوعا، مما يجعله مسؤولا مسؤولية تامة أمام ضميره وأمام الآخرين. وعليه فإن كل جمعية لابد أن تقوم على أساس اختياري يشارك فيه مجموعة من الأفراد بكل حريتهم ورغبتهم، مما يطبعها بميسم التعاون والتشارك ووحدة المنطلق والهدف، حيث يسري في ذوات المشاركين تواؤم نفسي وفكري وانسجام أشبه بسمفونية نفسية متناغمة، لكن هذا الشرط غير متوفر في جمعية دعم مدرسة النجاح، حيث إن المديرين والمدرسين ألزموا بتأسيسها بقوة البرنامج الاستعجالي للوزارة وفي مدة قصيرة وظروف شديدة (نهاية السنة الدراسية) وبدون سابق إنذار، مما جعل الجميع ينظرون إليها بعيون الإرتياب وعلى أنها مهمة تعذيبية وجدت للعقوبة والإنتقام، خاصة أن ذلك تساوق مع تقرير المجلس الأعلى للتعليم الذي حمل جل المسؤولية للمدرسين في المقام الأول. وعمل يؤسس على هذه الخلفية لا ينتظر ما هو مرجو منه على الكمال والتمام، لأنه ولد بعلة الإجبار والفرض، وما كان كذلك تنتفي مسؤوليته أو تنتقص عند المحاسبة والتقويم. إذن ما العمل لتدارك هذا الخطأ؟ الجواب ينتظر ممن أوقع النازلة لا ممن وقعت عليه.

-2 إن العمل الجمعوي نشاط له أصوله وضوابطه وتجاربه وكفاياته، وكما نعلم ويعلم المسؤولون فإن أكثر رجال التعليم ونسائه بعيدون عن ممارسة النشاط الجمعوي: فمنهم من لم يمارسه في أي فترة من حياته، ومنهم من مارسه في فترة زمنية بعيدة أهالت عليه تراب النسيان والجهالة، ومنهم من مارسه ولم يتعمق في تجربته ولا يملك الكفايات اللازمة لإنجازه، والقليلون هم الذين خبروا أصوله وتفصيلاته وتمرسوا بمداخله ومخارجه وتبعاته ومشاكله، مما سيجعل ثقل العمليات كلها يقع على كاهلهم فيزيدهم شدة ورهقا، بل ودون مقابل مادي يعوضهم عن الجهود المبذولة والأوقات المنهوبة، ناهيك عما يسببه الجاهلون بأصول العمل الجمعوي الذين أجبروا على الدخول في هذا الأمر من مشكلات وعراقيل إضافية يعرفها كل من تعاطى للأنشطة الجمعوية.

-3 إن الالتزامات التي فرض على أعضاء الجمعية القيام بها تقتضي منهم تفرغا تاما أو شبه تفرغ للقيام بأعمال الجمعية على أحسن وجه وأرجى ما ينتظر، وهذا أمر شبه مستحيل نظرا للاختصاص اللازم في الهيئة التعليمية لمواجهة ساعات التدريس الطويلة لأقسام تفيض عن سعتها. مما يبقي السؤال معلقا بإلحاح: كيف يمكن للمدرسين أو المديرين المزاوجة بين واجباتهم الأساسية والوفاء بمتطلبات الجمعية وتبعاتها الضخمة دون أن يتأثر أداؤهم لمهماتهم الحقيقية تأثرا يضر بالعملية التعليمية التعلمية أو الإدارية؟؟ والحل؟؟ ليس لهذه المعضلة في نظرنا حل.

-4 إن المراجع لبنود تأسيس الجمعية سيكتشف ودون جهد يذكر أن هناك مهمات أساسية ليست من اختصاص هيئة التدريس ولا الإدارة، بل هي داخلة ضمن النشاط الاقتصادي الذي لا يعرفون له وجها من ظهر ولا مدخلا من مخرج، وحشرهم في هذا المضمار عنوة يعتبر من توسيد الأمور إلى غير أهلها، وأقصى ما يمكنهم فعله هو تقديم الإقتراحات أو تنفيذ الأنشطة كل بحسب قدراته وتخصصه، أما التخطيط وتدبير الموارد البشرية وإحداث الشراكات وتتبع المشروعات بمقتضياتها المالية والقانونية فهو من مهام المقتصدين وأمثالهم العارفين بهذا الموضوع، ومن طرائف ما وقع في هذا الجانب أننا رفقة الأعضاء الآخرين كدنا عقولنا وأنفقنا وقتا غير يسير لملء استمارة تقنية واحدة محشوة برموز لم نستطع فك شفراتها لمدة ساعتين أو أكثر، مما اضطرنا إلى نبذها، وقد اتبعناها بعد ذلك من سخطنا تافقا وتضجرا، وهذا تكليف بما لا يطاق، والأشد من ذلك أننا مسؤولون وسنحاسب على ما ليس لنا به معرفة ولا دراية، فهل من حل؟؟ نعم، إن هذه العمليات المذكورة آنفا في حاجة إلى أشخاص ذوي خبرة وتكوين عاليين، أشخاص تسهر الوزارة على توظيفهم في كل جمعية من جمعيات دعم مدرسة النجاح، أو أن تنجز دورات تكوينية مهمة ومركزة لفائدة الهيئة التعليمية والإدارية لاكتساب الكفاية اللازمة لهاتيك العمليات التقنية المعقدة وتبعاتها الثقيلة. وكما نلاحظ فهذا سيكلف الوزارة مزيدا من التكاليف المالية، وهل تفر الوزارة إلا من ذلك؟؟

-5 إن المطلع على ردود أفعال هيئة التعليم والتفتيش والإدارة المتثورة تفاصيلها على شبكة المعلومات، لابد أن يفاجأ بالرفض الشديد والنقد المرير لهذه النازلة العجيبة التي تراوحت مواقفهم منها إما بنعتها بالبيروقراطية وأن في ثنايا أبوابها تتربص فصول تحكمية تنبذ كل أوهام الاستقلالية والديمقراطية في مجرى التبعية المطلقة للسلطات التربوية، وأن سيناريو هذا المولود الجمعوي الجديد لا يمكن أن يخفي وراءه غير حقيقة واحدة مفادها تملص الدولة من تقديم خدمة عمومية مجانية وجيدة لعموم أطفال المغرب، وهو في نهاية المطاف حلقة أساسية ضمن سلسلة الهجوم الذي تشنه الدولة على التعليم كما على كل الخدمات العمومية. (انظر لحسن الضيف/ موقع UMT) كما اعتبرها آخرون مجرد أسلوب ارتجالي للتنصل من مسؤوليات عظيمة وإلقاء كرتها في ملعب هيئة الإدارة والتعليم لتوريطهم في قضايا أكبر من قدراتهم، بل ولتشويه سمعتهم بعد أن يجرجروا في المحاكم بتهمة الإختلاس

الحقيقي أو الوهمي أو بتهمة سوء التدبير والتخطيط. وركز آخرون على الإشكالات القانونية المتعلقة بسير الجمعية، وكمثال "فحسب قانون 00/75 في حالة التجاوز ومخالفة أهداف الجمعية أو عدم التصريح بالاستفادة من الإحسان العمومي أو أية وسيلة أخرى تنمي دخل الجمعية يعاقب المسؤولون عن الجمعية بغرامات مالية وعقوبات سجنية، فهل العقوبة تقع بصفة فردية على الأعضاء أم تكون مسؤولية مدنية تطال المرفق العام؟" (انظر محمد إبراهيمي /موقع منتديات الأستاذ). وهذا لاينفي بعض المواقف المتفائلة التي أدلى بها البعض، كالقول بأن المولود الجديد إن لم ينفع المدرسة بشيء فلن يضرها بأي حال وأن إعداد مشاريع خاصة بالمؤسسة والرغبة الحقيقية والجادة في العمل هو ما سيدفع بتفعيل دور جمعية النجاح.. إلخ... والحقيقة كما نرى أننا أمام الرفض الغالب نؤكد أن سير هذه الجمعية لن يكون متوافقا مع ما يأمله المسؤولون الذين لم يُلقوا بالاً منذ البدء لكل الثغرات والمشكلات التي ستتولد عن مشروعهم المفاجئ، مما يؤكد أنه مرتجل وجنيني لم يعط فرصة لتنميته بالحوار والمناقشة.

-6 لقد كان الأولى أن يتحقق هذا المشروع بأسلوب أكثر سلاسة ومرونة: كأن يقتصر على بعض المؤسسات المنتقاة بعناية لكي تسهل مراقبة تفعيله بنجاعة وتقويمه بتباهة، ثم تأتي مراحل تعميمه تدريجيا بعد التأكد من نجاحه، إما من منطلقة تتبعها أخرى أو من خلال اختيار مؤسسات عبر المملكة تكون نموذجا تجريبيا وتكوينيا يُحتذى حسب الإمكانات والمقدرات. وبموازاة ذلك تنجز برامج تكوينية يحضرها ممثلون معدودون عن كل مؤسسة مؤهلة للمشاركة وتبادل الخبرات عن طريق لجان خاصة على صعيد الأكاديمية أو النيابة ثم الخروج ببرنامج تسهر جهات عليا في الوزارة على إنجازه بناء على ما سبق ذكره ليكون كدليل مساعد يقترح الوسائل والبدائل وآليات الاشتغال ووجهات النظر المتعددة التي تراعي متطلبات كل مؤسسة حسب موقعها وحاجياتها وظروفها، لأن انعدام النموذج التطبيقي الناجح سيرمي بالعملية جميعها نحو تيه الحيرة والفوضى والارتجال، وهي جميعها عنوان الخسران وروحه.

وأخيرا أؤكد أن كل العاملين في المؤسسات التعليمية مشبعون بالروح الوطنية والرغبة في رفع تعليمنا إلى أعلى مستوى وأبهى صورة، ولا أدل على ذلك من التضحيات المريرة أحيانا التي يقدمها رجال ونساء التعليم مضحية بالام ومعاناة في كل أنحاء المملكة وربوعها: وعرها وسهلها ووهادها ونجادها، وعليه فلا ينبغي المزايدة على موضوع الوطنية وإنما ينبغي مطالبة الوزارة بالاّ تقدم على مشروع يهم مستقبل تعليمنا وأفاق انتظاره إلا بعد إتقانه وإحسانه تخطيطا ومشاورة وتنفيذا. والله يحب المحسنين.

■ د. مصطفى بن عمور الأزموري

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 2212

التجديد

الصفحة :9

مدرسة النجاح..أية مواصفات و أية رهانات؟

تحتفل كافة المؤسسات التعليمية يوم 9 شتنبر من السنة الدراسية الجديدة لموسم 201009 بعيد المدرسة تحت شعار: جميعا من أجل مدرسة النجاح. فما هي مدرسة النجاح ؟ و ما هي مواصفاتها؟ و هل انتهى الحديث عن مدرسة الجودة؟ أو قل بعبارة أخرى: هل حققت المدرسة الوطنية جودتها التعليمية؟

الجواب كلنا نعرفه! وللأسف لا- وما يبرر هذا الكلام هو التقرير الذي بعث به المجلس الأعلى للتعليم لوزارة التربية الوطنية وإعلان هذه الأخيرة حالة الاستنفار؛ بعدما وضعت أصبعها على أكبر العلل و الاختلالات التي تعيق دينامية و تنمية قطاع التربية و التكوين. ويعتبر المخطط الاستعجالي أولى الخطوات العملية و الاستراتيجيات التدبيرية للمعضلة التي يعيشها نظامنا التربوي لعقود طويلة. وإذا كانت وزارتنا المحترمة قد اقتنعت بأن المشكلات و الصعوبات التي رصدها المجلس الأعلى للتعليم هي أكبر مقوض للنهوض بمنظومتنا التربوية و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة؛ نتساءل:

ماهي الإجراءات و التصرفات القانونية و الإدارية و التربوية و الاجتماعية التي تبنتها وزارتنا الموقرة لمواجهة معضلة الغياب المبرر و اللامبرر و معالجة ظاهرة التكرار و الاكتظاظ و الهدر المدرسي؟

صحيح أن وزارتنا الجديدة – في خضم هذه الأزمة و أمام المرتبة الغير المشرفة التي صارت بلادنا تحتلها في مصاف المنتظم الدولي – بادرت بإحداث عدة مؤسسات جديدة على مستوى مختلف الأسلاك التعليمية مصحوبة في بعض الأحيان بأقسام داخلية و التعاقد مع مدرسين جدد لتغطية الخصاص الحاصل مع تعزيز بنية النقل المدرسي و تقوية اليات و أساليب المراقبة على المدرسين الذين يعتبرون حجر الزاوية في عملية تصحيح الوضع التربوي ببلادنا برمته..... الخ من المبادرات الجريئة و الخطوات العملية المتميزة التي ما فتئت وزارتنا الموقرة تقوم بها من حين لآخر؛ لكن في ظل حوار اجتماعي متعثر؛ و في ظل فضاءات تربوية غير مؤهلة للقيام بوظائفها التعليمية/ التعلمية و التنشيطية فضلا عن عدم أخذ وزارتنا بمبدأ الاختصاص في السلك الاول من التعليم الابتدائي بشكل خاص وهو ما نعني به :أستاذ اللغة العربية خاص و أستاذ خاص للتربية الإسلامية و أستاذ خاص للتربية الفنية و أستاذ خاص بالرياضيات و آخر خاص بالفرنسية لأن هذا التعدد من شأنه اغناء تواصلات المتعلم و إكسابه حاسة الانفتاح والتزود بالمعارف و المهارات الأساسية ليس الا؛ وفي ظل استفحال ظاهرة الاكتظاظ في أوساط حجراتنا الدراسية و تزايد وتيرة نمو فيروس الهدر المدرسي هل يمكننا الحديث عن مدرسة النجاح؟

الحسين وبا(مدرس)

تعويضات

منذ إعلان وزارة التربية الوطنية عن إحداث منصب مساعد مدير داخل المجموعات المدرسية بغرض مساعدة مدراء المؤسسات التعليمية على أداء مهامهم الإدارية . ومنذ صدور المذكرة الخاصة بهذا المنصب موسم 2007/2008 انتدب عدد من الأساتذة لأداء هاته المهمة، وتوصلوا خلال بداية الموسم الحالي 2008/2009 على رسائل تعيينهم مباشرة من الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين

وانتظر منذ ذاك التاريخ عدد من مساعدي المدراء حصولهم على التعويض المادي الذي نصت عليه المذكرة، والمتمثل في مبلغ 400 درهما شهريا ، وذلك بالرغم من صدور المرسوم الوزاري الخاص به

خلال نهاية سنة 2008.وفي انتظار معرفة مصير هذه التعويضات المتراكمة ، فإن كل المعنيين بالملف منشغلون بفك رموز هذا الملف ، والإفراج عن مبالغ مالية طال انتظارها .

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 5838

بيان اليوم

الصفحة :2

الموسم الدراسي الجديد

سنة الشروع في تطبيق البرنامج الاستعجالي وتوطين الإصلاح في المؤسسات التعليمية

تنطلق يومه الخميس 10شتنبر سنة دراسية جديدة اريد لها ان تكون سنة الشروع في تطبيق البرنامج الاستعجالي الذي وضع من اجل تصحيح وتدارك ما اعترى تطبيق مشروع إصلاح منظومة التربية والتكوين من اختلالات، وإعادة تنظيم الحياة المدرسية بالمؤسسات التعليمية والرقي بالاداء التربوي والتدبيري للمؤسسات.

وإذا كانت تجارب الإصلاح السابقة قد راكمت مجموعة من المكاسب تفاوت المتتبعون في تقييمها، فإن المعنيين بهذا المجال سواء كانوا مسؤولين او شركاء اجتماعيين، يقرون بانه لايمكن اليوم تجاهل اختلالات المنظومة التربوية الناتجة بالأساس عن عدد من الإصلاحات المجهضة قبل اوانها، او المطبقة على نحو انتقائي،كما خلص إلى ذلك التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم لسنة . 2008

ولتدارك هذه النقائص ووضع قطار الإصلاح على سكته ستشرع الوزارة خلال الموسم الدراسي الحالي الذي اختير له شعار "جيل مدرسة النجاح "في اجراة مقتضيات البرنامج الاستعجالي من خلال مجموعة من الإجراءات ستركز بالخصوص وفي المرحلة الأولى على المتعلم باعتباره المستهدف وقطب الرحى في المنظومة التربوية، وعلى الجانب الاجتماعي في عملية التحصيل. فمن خلال المشاريع التي اعدتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي لإيلاء المتعلم والمتعلمة الاهمية التي يستحقانها ولجعل دور المدرسة مركزيا في إصلاح المنظومة التربوية، تقرر الشروع هذه السنة في تفعيل مشروع "جيل مدرسة النجاح "الذي جعل من تحقيق انطلاقة دراسية موفقة ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، أولى الأولويات في ضيرورة إصلاح المنظومة التربوية المغربية، ومنطلقا عمليا وقويا لإحداث قطيعة مع الوضعية الحالية نحو افق جديد يوفر شروط الاحتفاظ والنجاح لجميع المتعلمين دون استثناء مع مراعاة الاختلاف والفروق الفردية.

ويسعى مشروع "جيل مدرسة النجاح "إلى ضمان توفر جميع متعلمات ومتعلمي السنة الأولى ابتدائي على الموارد والكفايات التي تتيح الانتقال إلى السنة الثانية والرفع من نسبة الاحتفاظ بالمتعلمين والمتعلمات وتخفيض نسبة الانقطاع في السنة الأولى من 5في المائة إلى صفر في المائة وتحقيق انطلاقة متميزة للأسلاك التعليمية بدءا بالسنة الأولى الابتدائية.

ولتحقيق هذا الهدف، اتخذت مجموعة من الإجراءات تهم بالخصوص تشكيل فرق للإشراف تسهر على تنفيذ هذا المشروع بوضع مخطط للعمل يحدد محطات دورية للتقويم والتتبع والتقويم واتخاذ إجراءات المعالجة الآنية وتوفير الشروط والبنيات والوسائل اللازمة جهويا وإقليميا ومحليا وتشخيص مؤهلات وميولات المتعلمات والمتعلمين الجدد .

وإلى جانب مشروع "جيل مدرسة النجاح "سيتم هذه السنة الشروع في تنفيذ وتعميم "مشروع المؤسسة "على كل مستويات المنظومة التربوية والذي يعتبر إطارا منهجيا وآلية عملية ضرورية لتنظيم وتفعيل مختلف الإجراءات التدبيرية الهادفة إلى تحسين جودة العملية التعليمية وأجراة الإصلاحات التربوية داخل كل مؤسسة.

ويهدف "مشروع المؤسسة "كما تنص على ذلك الوثائق التي أعدتها الوزارة بمناسبة الدخول المدرسي الحالي إلى تحسين ثلاث مؤشرات استراتيجية تتعلق بالرفع من معدلات النجاح ونسبة النجاح وكذا الرفع من نسبة الاحتفاظ بالمتعلمين بالمؤسسة.

ومن أجل الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة وفي مقدمتها جودة التعلمات فإن المشروع سيركز على تقوية تاطير هيئة التدريس والتتبع الفردي للمتعلمين ودعمهم المستمر والبحث ومحاربة التعثر والهدر المدرسي وضعف النتائج والتغيب وتاهيل الفضاءات المدرسية وتوفير الموارد الضرورية.

ولتنفيذ هذه المشاريع في ظروف موائية، تقرر تاهيل حوالي 24الف مرب ومربية ممارسين، وإحداث 230 قسما للتعليم الأولي بالوحدات التعليمية بالمناطق ذات الحاجة، وتوفير انواع ووسائل النقل المدرسي (16الف مستفيد بغلاف مالي يقدر ب 55مليون درهم) وتحسين خدمات الإطعام المدرسي والداخليات، والرفع من سعر المنحة الدراسية من 700درهم للتلميذ عن كل ثلاثة أشهر إلى 1260درهم، واعتماد 180يوما مفتوحا للإطعام.

وفي المجال الاجتماعي تعتزم الوزارة هذه السنة توسيع قاعدة التلاميذ المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة "بحيث سيستفيد 3ملايين و 677الف و34 تلميذ وتلميذة وهو ما كلف غلافا ماليا يناهز 437مليون درهم.

وإلى جانب المحفظات وتوفير كل المستلزمات الدراسية سيتم تقديم منح مالية بقيمة 8، 92مليون درهم برسم الدخول المدرسي - 2009 2010، ستستفيد منها نحو 50الف اسرة، اي ما يعادل 90الف تلميذ وتلميذة.

من ناحية اخرى وبالنظر إلى تزامن الدخول المدرسي هذه السنة مع ظهور وباء انفلونزا الخنازير فإن الوزارة وضعت مخططا شاملا بتنسيق مع وزارة الصحة لضمان السلامة واستمرار الأنشطة البيداغوجية بشكل عادي.

وتهم هذه الإجراءات بالخصوص وضع اجهزة للتنظيم من خلال تكون خلايا لتدبير الأزمة على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي وإعداد مخطط وطني يتضمن الإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها والأنشطة التحسيسية التي ينبغي القيام بها فضلا عن وضع خطة إعلامية تتضمن التدابير الإعلامية المبرمجة سواء في مرحلة ما قبل وخلال الأزمة.

و.م.ع ■ عبد القادر الحجاجي

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 5838

بيان اليوم

الصفحة :2

6 ملايين و 445ألف و847 تلميذ وتلميذة منهم 60% بالوسط الحضري و 40 % بالوسط القروي

بلغ عدد المدرسين خلال الموسم الدراسي 2009/2010مئة ملايين و 445الف و 847تلميذ وتلميذة من بينهم ثلاثة ملايين و 852الفا و246 بالوسط الحضري (60في المائة) ومليونين و 593الفا و (600 بالوسط القروي (40في المائة).

ويصل عدد التلاميذ المسجلين بالتعليم الابتدائي إلى 4ملايين و 027الفا و 676تلميذ وتلميذة (47في المائة منهم اناث) وبالتعليم الإعدادي إلى مليون و 552الفا و 377(45في المائة اناث) وبالتعليم التاهيلي إلى 865الفا و 794تلميذة وتلميذا (50في المائة إناث).

ويمثل عدد التلاميذ المسجلين بالتعليم العمومي خمسة ملايين و 935الفا و 265تلميذ وتلميذة (92في المائة) فيما يمثل عدد التلاميذ المسجلين بالتعليم الخصوصي نسبة 8في المائة.

وتصل بنيات الاستقبال إلى 662مؤسسة بالوسطين القروي والحضري اي بزيادة 265مؤسسة (8ر 2في المائة) مقارنة مع موسم 2008/2009 بالإضافة إلى 13الاف و 401فرعية.

ويبلغ عدد اطر التدريس 223الفا و 327من بينهم 127الفا و 592بالابتدائي و 56الفا و 815بالإعدادي و 38الفا و 920بالتاهيلي.

وفي ما يتعلق بتوسيع العرض التربوي وتاهيل المؤسسات التعليمية تفيد المعطيات ان المؤسسات المبرمجة في إطار البرنامج الاستعجالي يصل إلى 1100وعدد الداخليات إلى 327داخلية. اما توسيع المؤسسات فيهم خلال موسم 2009/2010إضافة 2343حجرة و 51داخلية إضافية.

وبخصوص عدد المؤسسات المتوقع تاهيلها فيصل إلى 18الاف و 626فيما بلغ عدد المؤسسات المؤهلة 3012وعدد المؤسسات المبرمجة 3176.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 5838

بيان اليوم

الصفحة :5

ارتباطا بالدخول المدرسي الجديد

يعلن بشكل معلن في الأيام القليلة القادمة الموسم الدراسي الجديد وسط التلويح بزيادات من الإضطرابات البيداغوجية التي تعتزم الوزارة الوصية على قطاع التعليم، في إطار ما يعرف سلفا بالخطة الاستعجالي، والذي بات هو حلم الجميع بالنسبة للتعليم بالمغرب، بحيث أصبح الكل يتحدث عنه، ويعول كثيرا من التفاؤلات الجامحة لتحقيق المدرسة التغييرية والمستوعبة للجميع، ومعولة كثير

التاريخ.. 2009/9/10
العدد.. 925

المســـــاء

الصفحة: 1

مع قهوة الصباح

هناك أشياء كثيرة عصية على الفهم في السياسة الحالية لوزارة التربية الوطنية. هكذا، وبينما ترفع الوزارة شعارات من قبيل «مدرسة النجاح» و«مدرسة الجودة»، نجد أن كل الإجراءات التي اتخذتها في الدخول المدرسي الحالي تذهب في اتجاه معاكس تماما لـ«النجاح» و«الجودة» معا.

كمثال على ذلك، نذكر التقليص الذي طال ساعات تدريس اللغات الأجنبية بأقسام الباكلوريا هذه السنة، حيث حذفت ساعة كاملة من الحصة المقررة لمواد الفرنسية والإنجليزية والإسبانية.. وذلك في الوقت الذي يشتكي فيه الجميع من أن الساعة المخصصة للحصة ضعيفة أصلا وتساهم في تردي وضع تدريس اللغات الأجنبية بالمدرسة المغربية ويدعون إلى الزيادة في ساعاتها من أربع بالنسبة إلى العلمي، مثلا، (صارت اليوم ثلاث)، وخمس بالنسبة إلى الأدبي (صارت أربع) لتعود إلى مستوى 8 ساعات الذي اشتغلت به الوزارة سنوات طويلة قبل دخولها مرحلة «الإصلاح». فأي «جودة» هذه التي يمكن أن ننتظرها على مستوى التكوين من هذا التقليص الذي لن يساهم بالتأكيد سوى في تدهور أوضاع التربية والتكوين أكثر مما هي متدهورة في الوقت الحالي؟

وفي نفس السياق، يمكننا أن نشير كذلك إلى عملية إلغاء الأفواج في المواد العلمية التي تتطلب أشغالا تطبيقية في الثانوي، مثل الفيزياء والكيمياء، بما يعني أن دروس هذه المواد قد صارت، من الآن فصاعدا، مجرد دروس نظرية، مادام يستحيل، في ظروف الاكتظاظ المريع الذي تعرفه المدرسة المغربية حاليا، وخاصة في المناطق الفقيرة، تكديس عشرات التلاميذ في المختبر قصد إجراء التجارب التطبيقية مثلما يحصل في الفصول العادية التي صار «عاديا» أن يتجاوز عدد الدارسين فيها خمسين تلميذا.

وبطبيعة الحال، فإن الذي أملى هذه الخيارات المناهضة للشعارات الرسمية المعلن عنها هو الخصاص الكبير في التأطير الناجم عن إيقاف الدولة لاستثمارها في مجال تكوين الأساتذة والمعلمين، بما يعني أن بلادنا تدفع في الوقت الحالي ثمنا غاليا لخيارات متسرعة خاطئة دمرت نظامنا التعليمي وستترتب عنها عواقب وخيمة، الآن وفي المستقبل.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد:.....3518

المنعطف

الصفحة :1

انطلاق الموسم الدراسي بطعم التوتر

توجس من الإجراءات التعسفية الجديدة وتعثر آلية الحوار مع الحكومة

■ عبد الواحد الأشهب

تنطلق الدراسة بصفة فعلية يومه الخميس بالمؤسسات التعليمية، في إطار الموسم الدراسي الجديد، بعد أن احتفلت هذه المؤسسات بـ "عيد المدرسة" أمس الأربعاء تحت شعار"من أجل مدرسة النجاح"، ويعتبر هذا الموسم الأول في إطار تفعيل مايسمى بـ "البرنامج الاستعجالي" الممتد على أربع سنوات ((2009-2012".

ويقدر عدد المتمدرسين خلال هذا الموسم بـ 6.445.847 تلميذ وتلميذة (60٪ في الوسط الحضري و40٪ في الوسط القروي).

ويبلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي 4.027.676 وفي الإعدادي 1.552.377 وفي التأهيلي 865.794 وتبلغ نسبة المتمدرسين في التعليم العمومي 92٪ (5.935.265) وفي التعليم الخصوصي 8٪.

وقد انطلق هذا الموسم في جو من التوتر لدى أسرة التعليم وبخاصة لدى هيئة التدريس، بسبب الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بدعوى تفعيل خطتها الاستعجالية" سواء ما يتعلق منها بفرض ساعات إضافية إجبارية عليهم، أو ما يرتبط بتخصيص الفترتين البينيتين لتنظيم المباريات والامتحانات المهنية ودورات التكوين المستمر والتظاهرات الموازية، مع العلم أن العطلة البينية عادة ما تكون مناسبة لانقاط الأساتذة لأنفاسهم استعدادا للمرحلة المقبلة من الدراسة.

ولم تستطع المذكرة التوضيحية للوزارة تبديد هذا التوتر إذ تشير الى أن هذه الساعات الإضافية ستكون مؤدى عنها، وهو ما لايقبله الأساتذة على اعتبار أنهم منذ سنة 1984 وهو يؤدون ساعات إضافية تطوعية ولكون التعويض الذي سيصرف لهم لايوازي التعويض الذي قد يتلقونه إذا ما اعطو دروسا في مؤسسات خصوصية.

وتعتبر الوزارة الوصية في مذكرتها أن مشروع "جيل مدرسة النجاح" يرمي الى توفير المناخ الملائم المساعد على الاجتهاد واتخاذ المبادرة، في حين أن الظروف التي يشتغلون فيها سواء من حيث الاكتظاظ أو من حيث وسائل تنفيذ العملية التعليمية ولا حتى موعد تسليمهم جدول الحصص، لاتساعد على الانطلاقة الناجحة المنشودة، ونحن نرى كيف أن آثار المغادرة الطوعية في هذا القطاع مازالت تسبب خصاصا مهولا يؤدي الأساتذة ثمنه من أعصابهم، ويجعل هيئة التأطير (المفتشون) يقومون بجولات ماراطونية عبر المؤسسات، ما ينعكس على جودة التفتيش.

ينطلق هذا الموسم الدراسي أيضا في ظل تعثر الية الحوار الاجتماعي، بعد المسيرة الاحتجاجية في مارس الماضي وبعد تراجعات الحكومة عن وعودها، وظلت مطالبة النقابات بلقاء عاجل مع الوزير الأول لانقاذ هذا الحوار معلقة، مما ينذر بمزيد من التوتر خلال بداية هذا الموسم ويدفع للتساؤل: كيف يمكن للوزارة أن تنجح " خطتها الاستعجالية" وهي تجعل تحسين وضعية الأسرة التعليمية في مؤخرة اهتماماتها؟!؟

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 350.
الوطن الآن
الصفحة: 6

مصطفى ناصر، مدير الدعم الاجتماعي بوزارة التربية الوطنية

عملية مليون محفظة ستعيد الثقة لكل الكتبيين

أفاد مصطفى ناصر، مدير الدعم الاجتماعي بوزارة التربية الوطنية، أن مسؤولية إنجاز عملية مليون محفظة ملقاة على عاتق التمثيليات الإقليمية للجمعية المغربية لدعم التمدرس. وأكد أن جميع الكتبيين المشاركين في العملية سيتوصلون بمستحقاتهم كاملة

حاوره: يوسف خطيب

○ مع بداية الدخول المدرسي، تنطلق عملية «مليون محفظة» في نسختها الثانية، كيف تمر هذه العملية ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتجاوز الاختلالات التي عرفتها في السنة الماضية؟

● عرفت عملية مليون محفظة هذه السنة اتخاذ مجموعة من الإجراءات. أولها: توسيع القاعدة كي تشمل جل التلاميذ على المستوى الوطني. فخلال هذه السنة ستكون الاستفادة معممة على الصعيد الوطني بالنسبة للتلاميذ الابتدائي وتلاميذ السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي بالمجال القروي. اما الإجراء الثاني: فيشمل طريقة الإنجاز بحيث كانت العملية في السنة الماضية يتم التخطيط لها وتنفيذها على المستوى المركزي. مما أدى إلى تضرر قطاع الكتبيين خاصة ان قسما مهما من رقم معاملاتهم السنوي التهمته هذه المبادرة. اما هذه السنة فحاولنا تدارك هذا المشكل وقررنا مساعدة فئة الكتبيين عن طريق تفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز والعمل على تنفيذ المشروع على المستوى المحلي، وسنسهر كل مؤسسة على عملية الإنجاز بتاطير من طرف النيابة والجهة والمصالح المركزية. فالأموال ستوزع من المركز عن طريق مصالح الوزارة في الجهة والإقليم وصولا إلى المؤسسة التربوية. ولحد الساعة فجميع المؤسسات قامت بتنفيذ العملية على احسن وجه. والاستقبال جاري للمحافظ كي يتم توزيعها يوم عيد المدرسة في 9 شتنبر،أي يوم امس.

○ أصدرت الوزارة مذكرة تنظيمية تحث مختلف النيابات على تأسيس جمعيات داخل كل مؤسسة من أجل الإشراف على عملية مليون محفظة. ما الممكنة من خلق هذه الجمعيات؟

● هذه نقطة مهمة يجب توضيحها، خاصة انه قيل فيها الكثير، ما يجب التأكيد عليه هو ان جمعية دعم مدرسة النجاح التي تم خلقها في كل مؤسسة، هي جمعية تخلق في إطار مشروع كبير يسمى بـ«مشروع المؤسسة»، ولم يتم خلقها فقط لتنفيذ المبادرة الملكية «مليون محفظة»، بل إن هذه الجمعيات التي تم خلقها داخل المؤسسات ستعمل على برامج مشروع المؤسسة والذي يهدف إلى جعل المؤسسات التربوية تمتلك آليات ووسائل تمكنها من القيام بعمليات محلية وتتحمل مسؤولياتها في جل القضايا التي لها علاقة بالحياة المدرسية.

○ لكن على ارض الواقع هناك مؤسسات تمكنت من خلق الجمعيات لكنها لا تستطيع اداء واجب الكتب للكتبيين لعدم توفرها على دفتر الشيكات. بالمقابل هناك مؤسسات تربوية لم تتمكن من تأسيس هذه الجمعيات كيف سيتم التعامل مع هذا الوضع ؟

● ما يجب توضيحه جيدا، هو ان مشروع المبادرة الملكية مليون محفظة من اختصاص ومن مسؤولية الجمعية المغربية لدعم التمدرس، لكن من اجل مواكبة عملية الإنجاز المحلي تم خلق تمثيليات جهوية وإقليمية تابعة للجمعية. وبالتالي فمسؤولية إنجاز هذه المبادرة على عاتق التمثيليات الإقليمية للجمعية المغربية لدعم التمدرس، خاصة ان هذه الجمعية هي المسؤولة على إنجاز مشاريع الدعم الاجتماعي التي تشجعها الوزارة. أي ان التمثيلية الإقليمية للجمعية المغربية لدعم التمدرس يجب ان تقوم بشراكات مع جمعيات المؤسسة التي استوفت جميع شروطها القانونية وتقوم بتمويلها كي تقوم بالإنجاز، مع العلم ان عملية الإنجاز يجب ان تكون تحت إشراف جمعية دعم التمدرس التي هي المشرف الرئيسي على العملية. وكي نوضح اكثر فإن اي مؤسسة لم تخلق جمعيتها لأسباب تقنية او تنظيمية فإن هذه المؤسسة تقوم بالإنجاز التقني للعملية اما الشق المالي فتتكلف التمثيلية الإقليمية لجمعية دعم التمدرس الموجودة في كل نيابة. وبالتالي لن يكون هناك أي مشكل او خلل يمس السير العادي للمبادرة.

○ من بين الإشكاليات التي يتم تداولها داخل قطاع الكتبيين هو مشكل اداء المستحقات المالية للكتبيين المشاركين في عملية مليون محفظة. لاسيما ان بعض الكتبيين الكبار المشاركين في هذه المبادرة برسم الموسم الماضي لم يتوصلوا بعد من مستحقاتهم المالية؟

● في السنة الماضية لم يشارك الكتبيين الصغار بل كانت هناك شركات كبرى محسوبة على رؤوس الأصابع والذين استفادوا من صفقة كبيرة تعد بالملايير. والوزارة ادت مستحقات كل الشركات المشاركة في الصفقة. ما وقع ان طبيعة تدبير المبادرة في نسختها الأولى والإكراهات المالية والتقنية التي عرفتها والتي تم التغلب عليها في الوقت المناسب، فرضت نوع من التأخير في اداء بعض المبالغ المالية الضئيلة المرتبطة بتدبير مرحلة الطوارئ. فالشركات توصلت بمستحقاتها المالية التي تقدر بالملايير ولم يبق لها سوى قسط قليل من مبلغ الصفقة حيث ان شركات بقي لها 20 الف درهم واخرى بقي لها 200 الف درهم من اصل مليار ونصف. اي ان المبلغ المتبقي لا يساوي شيئا امام المبالغ التي توصلت بها هذه الشركات والأرباح التي حققتها. عموما ان جل الشركات توصلت باكثر من 90 في المائة من مستحقاتها المالية وفي الفترة المرتبطة بالدخول المدرسي.

○ نفهم من كلامك ان تعثرات الكتبيين لا أساس لها، خاصة لك في هذه السنة تعلمتهم بكون كل سيتلمة مستحقاته في الوقت المحدد ودون تأخير؟

● انا جد متأكد ان عملية مليون محفظة لهذه السنة ستعيد الثقة للكتبيين خاصة المشككين في العملية، كما انني من موقعي هذا اضمن لجميع الكتبيين المنخرطين في مبادرة مليون محفظة توصلهم بـ مستحقاتهم المالية في الوقت المناسب. المبادرة الملكية لها أهداف اجتماعية وبالنسبة لنا ان فئة الكتبيين بدورها فئة اجتماعية لا يمكننا ان نغامر بمصالحها وحقوقها المالية.

○ يطرح موضوع الجودة بقوة خاصة ان الثمن الأولي الذي حددته الوزارة للمقاتب المدرسية كان 70 درهم، رهناك من يتحدث عن تغيير الثمن المحدد ليصبح 38.5 درهما. ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان جودة جيدة للمحفظة المدرسية هذا مع العلم ان السنة الماضية عرفت مشاكل كثيرة في الشق المرتبط بالجودة؟

● من هذا المنبر اشدد على ان مديرية الدعم الاجتماعي هي المديرية الوحيدة المسؤولة عن مشاريع الدعم الاجتماعي وعن المبادرة الملكية المرتبطة بمليون محفظة. وهناك مذكرة وحيدة رقم 95 هي التي تؤطر لعملية «مليون محفظة» والمعلومات التي تتضمنها هي المعلومات الرسمية المعتمدة، بخصوص موضوع الجودة، في السنة الماضية جاءت المبادرة في وقت وجيز رغم ذلك تظافرت الجهود وتم إنجاز المبادرة. ففي تلك الفترة كان من الصعب ان تجد مليون محفظة مخزنة في المصانع تنتظر المبادرة. ولهذا فشركاتنا الذين زودونا بالمحافظ عملوا كل ما في جهدهم لإنجاح العملية بل انهم استعانوا بعمولين اخرين لتدارك النقص الموجود. في ظل هذه الظروف الخاصة فإن ما تم إنجازه السنة الماضية يستحق التنويه. في هذه السنة الأمور تغيرت ولن نقبل بان تكون في نفس الوضعية.فالمذكرة الوزارية رقم 95 حددت الأثمنة المرجعية للأدوات المدرسية. وكل مؤسسة تقوم بعملية الاقتناء وفق السقف المالي المحدد لها لأن مصالح التلاميذ امانة في عنقنا ويجب حمايتها.

مصطفى ناصر

○ بعض الأصوات تتحدث على ضرورة دعم جميع مستويات التعليم الابتدائي والثانوي بالكتب المدرسية لاسيما ان شرائح واسعة من الوطنيين لا تستطيع تحمل هذا العبء في ظل الغلاء وقلة فرص الشغل. هل يمكن للوزارة ان تستجيب لهذا الطرح؟

● التوجه الاستراتيجي للعملية المنبثق من خطاب صاحب الجلالة، هو تحقيق تكافؤ الفرص وتفعيل التعليم الإلزامي. صحيح انه لا يمكن ان نحقق هذا الهدف في سنة او سنتين، نحن الآن في المراحل الأولى للمشروع، مع العلم ان الإكراه الأساسي والكبير هو الإكراه المالي. فشراء الكتب المدرسية لجميع التلاميذ في المستوى الابتدائي فقط سيجعلنا نتجاوز مليار درهم وهو مبلغ كبير يتطلب نوعا من العقلنة والترشيد. فالهدف الأساسي لعملية مليون محفظة هو التعلم بحيث لا يحرم اي طفل من حق التعلم وهذا الهدف لا يمكن ان نصل إليه بدون توفير الكتب مدرسية. اليوم وصلنا لمجانية الكتب المدرسية هذا مع العلم ان 80 في المائة من ميزانية مليون محفظة التي وصلت إلى 437 مليون درهم صرفت على القرارات المدرسية. ونطمح في السنوات القادمة ان تشمل عدد اكبر من التلاميذ لكن هذا الطموح مرتبط اساسا بتوفير الاعتمادات المالية الضرورية.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد :. 392.
الأيام
الصفحة :22

اخشيش مع بداية الدخول المدرسي

قضايا التعليم التي قد تؤثر على هذا الموسم

رفض المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بتاونات المذكرة الوزارية رقم 04 الخاصة بتقييم الأداء المهني لموظفي قطاع التعليم المدرسي التي لا تستقيم والأوضاع والشروط التي يشتغل فيها الموظف، لضعف التجهيزات والبنيات التحتية وغياب الوسائل الديداكتيكية الملائمة والضرورية، كما أن حل معاييرها غير قابلة للقياس الموضوعي، مما يجعلها منافية لكل اشكال التقييم الذاتي.

كما اعتبرت نفس الجهة أن اعتماد الوزارة الوصية منصب "المدير المساعد" في الوحدات الدراسية، لن يغير من وضع المدرسة العمومية في شيء، بقدر ما سيزيد حالها سوءا بخلق التوتر والتنافر داخل صفوف هيئة التدريس من خلال ما تحاول رصده لهذا المنصب من امتيازات مالية وإدارية.

وطالب المكتب بالمراجعة الفورية للمذكرة المنظمة للحركة الانتقالية، بإلغاء كل المعايير التي تتنافى وتكافؤ الفرص بين كل الراغبين في المشاركة فيها.

كما اعتبرت نفس الجهة أن السرعة التي صدرت بها المذكرة المنظمة لمباراة ولوج تكوين المفتشين وضيق المدة الفاصلة بينها وبين يوم المباراة، إضافة إلى إقصاء فئات واسعة من نساء ورجال التعليم باعتماد شرط الدرجة وشرط الانتقاء الذي يفتقد لأية معايير موضوعية ناجعة ومقبولة.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد :. 392.
الأيام
الصفحة :5

انطلاق توزيعها في عدد من المدارس

مشروع "مليون محفظة" يربك الدخول المدرسي

وجد عدد من مدراء المؤسسات التعليمية أنفسهم في ورطة أمام الاكتظاظ الذي تعرفه أبواب المدارس طلبا للحصول على محفظة، وفق مشروع مليون محفظة الذي يدشن سنته الثانية. ولم تتمكن العديد من المدارس من القيام بمهمتها في تسجيل التلاميذ وتوزيع الحصص الدراسية على المدرسين، على الرغم من أن قرار وزير التربية الوطنية حدد يوم العاشر من شتنبر موعدا للانطلاق الفعلي للدراسة، بعد أن اكتفت بتدبير ما أصبح يعرف بأزمة المليون محفظة، التي أصبح الجميع يرغب في الاستفادة منها، بدلا من أن تخصص للتلاميذ المعوزين، كما كان المبدأ.

هذا وقد ارتفع عدد المحفظات التي من المقرر أن يتم توزيعها على التلاميذ من مليون محفظة، إلى 3 مليون محفظة و677 ألف و34، ما سيكلف غلافا ماليا يناهز 437 مليون درهم.

والى جانب المحفظات قررت وزارة اخشيش تقديم منح مالية سيستفيد منها قرابة 90 ألف تلميذ وتلميذة برقم مالي يصل إلى قرابة 93 مليون درهم. غير أن السؤال الذي لا يخفيه المتتبعون هو كيفية تدبير توزيع هذا الدعم المالي، وما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في المستفيد. زد على ذلك أن البعض يخشى أن تحيد العملية عن هدفها النبيل وتصل المساعدات لغير المستحقين لها، خصوصا وأن لا وزارة التربية الوطنية ولا الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كشفت عن الصيغة التي من المقرر نهجها لتدبير هذا الملف.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد:. 925

المســـــاء

الصفحة: 7

الجديدة

247 ألف مستفيد من مبادرة «مليون محفظة»

المساء

بلغ عدد تلاميذ التعليم الابتدائي بجهة دكالة عبدة الذين سيستفيدون برسم الموسم الدراسي الحالي من المبادرة الوطنية لتوزيع «مليون محفظة» 247 الف تلميذ، في حين يصل العدد على مستوى التعليم الإعدادي إلى 15 الفا و966 تلميذا.

وافادت معطيات للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة دكالة عبدة بأن المبالغ المالية المرصودة لهذه العملية التي تروم دعم الأسر المعوزة لمواجهة تكاليف الدخول المدرسي، بلغت 31 مليونا و211 الفا و863 درهما؛ موزعة على 18 مليونا و513 الفا و958 درهما مخصصة للنيابة الإقليمية للتعليم بالجديدة، و12 مليونا و697 الفا و905 دراهم موجهة للنيابة الإقليمية للتعليم بآسفي.

ومن جهة اخرى، اوضحت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ان عدد تلاميذ التعليم الابتدائي بجهة دكالة عبدة خلال الموسم الدراسي الحالي يصل إلى 251 الفا و107 من التلاميذ؛ منهم 145 الفا و429 تلميذا بالجديدة و105 آلاف و678 تلميذا بآسفي. وسيزاول هؤلاء التلاميذ الدراسة بـ392 مؤسسة تعليمية، تضم 5401 حجرة و8356 فصلا. وكشف المصدر ذاته أن نسبة التمدرس بالنسبة إلى السنة أولى ابتدائي على صعيد الجهة سجلت خلال الموسم الحالي نسبة 1و97 في المائة؛ حيث بلغ مجموع التلاميذ 51 الفا و508 من بينهم 42 الفا و332 من التلاميذ الجدد. وبالنسبة إلى التعليم الثانوي والإعدادي، يصل عدد التلاميذ على صعيد الجهة إلى 83 الفا و674 ، منهم 45 الفا و624 بالجديدة و38 الفا و50 بآسفي. أما بالنسبة للتعليم الثانوي التاهيلي فيقدر عدد التلاميذ بـ43 الفا و417 ، منهم 23 الفا و102 بالجديدة و20 الفا و315 بآسفي، في حين يصل عدد التلاميذ الجدد بالجذوع المشتركة إلى 14 الفا و952 تلميذا، من بينهم 8200 بالجديدة و6752 بآسفي.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد:.... 7367.
الصحراء المغربية
الصفحة :2

في إطار المخطط الاستعجالي للحد من الهدر المدرسي

إطلاق أول تجربة للمدارس المندمجة بجهة دكالة عبدة

عزيزة الخرفاوي

أفاد محمد المعزوز، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة عبدة دكالة، أن تجربة "المدرسة المندمجة"، التي تعد الأولى من نوعها، ستنطلق في الموسم الدراسي الحالي بالجهة، لتستقبل هذه المدرسة، في بدايتها، 180 تلميذا وتلميذة، يتحدرون من منطقة أولاد حمدان، على بعد حوالي 50 كلم عن مدينة الجديدة. واعتبر المتحدث أن هذه النسبة مرشحة للارتفاع خلال السنوات المقبلة، ما يدل على تزايد أعداد الراغبين في التمدرس، كمؤشر إيجابي يدل على نجاح التجربة.

وقال المعزوز لـ "المغربية" إن التجربة تهدف إلى الحد من ظاهرة الهدر المدرسي بالوسط القروي، وتجاوز إشكالية الأقسام والفرعيات المتناثرة هنا وهناك، بعيدا عن المركز، مشيرا إلى أن هذه الخطوة جاءت في إطار شراكة بين الأكاديمية الجهوية والجماعة القروية أولاد حمدان، التابعة للنفوذ الترابي لنيابة الجديدة. وأكد أن هذه التجربة تلقت مطلبا رئيسيا لكل الفاعلين التربويين بالمغرب، في إطار النقاش الوطني حول إشكالية الهدر المدرسي، وسبل القضاء عليه.

وأوضح أن "هذه المدرسة المندمجة تعتبر مجمعا تربويا، مبنيا على تصور مغاير، تقدم فيه خدمات تربوية واجتماعية لفائدة تلاميذ وتلميذات التعليم الابتدائي، الذين ستستقبلهم هذه المؤسسة"، مشيرا إلى أن "الجيل الجديد من المدارس التربوية المندمجة، يندرج في إطار الاستراتيجية الإجرائية التي تبنتها الأكاديمية لتجاوز ظاهرة الهدر المدرسي، والمدارس المشتتة، في إطار المخطط الاستعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين".

وأوضح المتحدث أن المشروع أنشئ على مساحة 71 ألف متر مربع، بغلاف مالي يفوق 100 مليون درهم، وأن هذا المبلغ رصدته الأكاديمية بالكامل، موزعا على مصاريف الأشغال الكبرى للمشروع، وتوفير التجهيزات التربوية، ثم التدبير الإداري والتربوي، بينما ساهمت الجماعة المذكورة بتوفير الوعاء العقاري للمشروع.

وتتوفر المدرسة المندمجة على 12 حجرة دراسية، وداخلية للمتمدرسين، بطاقة استيعابية تقدر بـ 120 سريرا، وقاعة متعددة الوسائط وأخرى للأنشطة الموازية، وقاعة للترفيه، وقاعة للمداولة، وملاعب رياضية، ومساكن وظيفية (سكنيات للإداريين والمدرسين) من أجل تجاوز إشكالية التغيبات، ومطبخ، وقاعات مجهزة للأكل، وحمامات.

وأفاد المسؤول ذاته أن هناك مدرسة مندمجة ثانية ستُرى النور قريبا بإقليم اسفي، على مساحة حوالي 15 ألف متر مربع، ستشيد بالجماعة القروية إيفود، التابعة للإقليم، مشيرا إلى أن الدراسات التقنية للمشروع اقتربت من نهايتها، وسيطلق عليها اسم "الخنساء"، مع توفير حافلتين للنقل المدرسي، لنقل التلاميذ إلى محلات سكناهم بدواوير الجماعة، نهاية كل أسبوع وأيام العطل، وإرجاعهم، بعد انتهاء العطلة إلى المدرسة المندمجة.

واعتبر المعزوز أن المدرسة المندمجة يندمج فيها الجانب الاجتماعي والثقافي والرياضي والبيداغوجي، وأنها تشكل فضاء للتواصل بين المعنيين بشؤون المتمدرسين، من أساتذة وإداريين، وأولياء الأمور، في تواصل أفقي وعمودي، مشيرا إلى أن هذه التجربة تبين أن الإصلاح يجب أن يبدأ من المدرسة.

في السياق ذاته، أكد مدير الأكاديمية أن هذه التجربة ستمكن من تجاوز التشتت بالفرعيات، ومن تكاثف الجهود لرفع جودة التعليم، وعلى مستوى الفضاءات، والدعم الاجتماعي، واستعمال الزمن، حتى يتلاءم وخصوصيات المنطقة.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 2212

التجديد

الصفحة :9

أي مصلحة وراء إلغاء التوقيت المستمر بالعالم القروي ؟

من المفروض أن تكون مصلحة المتعلم فوق كل اعتبار .لكن من العيب والعار أن نجهل تمام الجهل متعلم العالم القروي وقاروله و أن نبتدع أشكالا وصيغا من الإيقاعات الزمنية لاتنسجم مع الوسط القروي وبنياته التحتية الهشة أحيانا والمنعدمة غالبا. ونزعم أنها من مصلحة هذا المتعلم.فعلى سبيل المثال لا الحصر سأطرح بعض النماذج من الواقع مليا توضح أن الإقدام على تطبيق المذكرة ١٢٢ بالوسط القروي سيكرس ظاهرة الهدر المدرسي وسيكون سببا رئيسا في الغياب بجميع أشكاله، فمثلا بمجموعات كثيرة بالحوز يبعد جل التلاميذ عن مؤسساتهم بكيلومترات نظرا لكون الوحدات المدرسية متوسط دواوير متباعدة، كما هو الحال بالمجموعات التالية: سيدي فارس، أنيار، إجوكاك، وزكيطة، تغنبوشت، النوامة، إموال ، أمعاون، ليت واكمتيت، طلزين...وغيرها كثير.

وفي صلة بالموضوع تحكي أستاذة تعمل بسيدي فارس أن تلامذتها يقطعون ساعتين مشيا على الأقدام في الذهاب ومثلها في الإياب وتصرح أن التوقيت المقترح لم يراعي هذه الظروف ولم يترك مجالا للاختيار فأكدت أن تلامذتها يصعب عليهم أن يستمروا على هذا الحال.كما صرح أساتذة آخرون أن بعض تلامذتهم يقطعون مسافة تزيد عن خمس كيلومترات وقد سبق أن انقطع بعضهم...

مما يعني ان مصلحة المتعلم التي هي فوق كل اعتبار ستجبره أن يقطع هذه المسافات أربع مرات في اليوم بدل مرتين وأنه في فصل الشتاء حيث يرافقهم أولياؤهم لقطع الوديان والأوحال عليهم أن يرافقوهم أربع مرات كذلك أو أن يمنعوهم من الدراسة البتة وهو الأقرب للصواب لديهم..

إن معاناة المتعلم بالوسط القروي كثيرة ولا تعد ولاتحصى فقي السنة الماضية فقط توفي العديد في مجموعة مدارس أزميم بالحوز يدرس بالسنة السادسة أتى في يوم ممطر ليرافق أخاه الذي يدرس بالمستوى الأول فغرق بأحد الوديان ، ونفس الشيء وقع لتلميذة بمجموعة مدارس أربعاء فجداعة حين أتى والدها ليرافقها حتى تجتاز واد لاغ على متن دابة فغرق الجميع... وغيرهم كثير، ونحن متأكدون أن الوزارة لاعلم لها بهذا...

نحن كأساتذة لا نقول أن التوقيت المستمر سيحل هذه المشاكل لكن سيخفف منها، هذا من جهة

من جهة أخرى يجب التحدث بصراحة عن البنيات التحتية الهشة للمدارس الابتدائية عموما ومدارس العالم القروي على وجه الخصوص فمثلا الوحدة التي أدرس بها عبارة عن قاعة يتيمة حيث لا ماء ولا كهرباء ولامرحاض ولا أي شيء يذكر فهل هذا يعني أنني والأستاذ الزميل يجب أن نمكث هناك ومعنا الأطفال النائين من الصباح إلى المساء ينتظر بعضنا إلى بعض ولا مكان حتى لقضاء الحاجة أو الاستراحة شيء أو المطالعة أو أو .... فنحن كنا نعاني جميعا رغم التوقيت المستمر ، وتحدى أي مسؤول مهما كان أن يمكث في مثل هذه الظروف ليوم واحد فضلا عن أسبوع أوشهر أوسنة...

إن جعل مصلحة المتعلم فوق كل اعتبار يقتضي أمورا عدة منها:

- مراعاة ظروف العالم القروي وتنقل متعلميه وأساتذته.

- إصلاح البنيات التحتية التي زعم البرنامج الاستعجالي أنها ستكون جاهزة قبل بداية شتنبر والحال كما هو عليه بل أسوأ نظرا للاعتداءات التي يتعرض لها المؤسسات والتي يسجل عدد كثير منها مع بداية الدخول الحالي.

- توفير الحماية للمدرسة العمومية ولأطرها وتلامذتها الذين هم فوق كل اعتبار...

- توفير الإطعام المدرسي السليم وليس المسموم كما هو الحال السنة الماضية بجماعة تيديلي بالحوز حيث تسمم العديد ممن هم فوق كل اعتبار.

- إشراك آباء وأولياء التلاميذ والاستماع إلى مقترحاتهم كما ينص على ذلك الميثاق رحمه الله.

- إشراك الأساتذة العاملين بالعالم القروي فهم الممارسين الحقيقيين بهذا الوسط...

إن مصلحة المتعلم كذلك تقتضي أن يكون أستاذه مرتاح البال لكي تكون المردودية المنشودة فكيف ستكون

نفسيته وهو قابع من الصباح إلى المساء وكيف سيرجع اليوم الموالي...كما أن هذه المصلحة تقتضي تكوين الأساتذة وتحفيزهم فطالما من الخطابات الرنانة والعقيمة والمتكررة.

ثم بعد هذا وذاك فمصلحة المتعلم التي أردناها فوق كل اعتبار تقتضي ان تكون له رعاية صحية حقيقية

وليس إرسال معرض مرة في سبع سنوات في أحسن الأحوال ليضع لهم ورقة بالية بها أرقام صغيرة وأخرى كبيرة بمزاعم أنها مراقبة البصر والتغذية و.....

إن أطفال العالم القروي يعانون أمراضا خطيرة وفي بعض الأحيان معدية وعند ذهابه إلى المستشفى يطلب منه دفع الأموال فيرجع دون قضاء المطلوب وبذلك تتطور الحالة.

وتقتضي المصلحة كذلك تشجيع هذا المتعلم في حالة تفوقه في الدراسة وتتمثلها بدل كسر أسنانه وأضلاعه أمام البرلمان.

إن الدول التي جعلت فعلا مصلحة المتعلم فوق كل اعتبار حافظت على التوقيت المستمر ولم يشكل لها أي عائق بل اعتبرته إيجابيا كدول أوروبا وخصصت طبيبا مختصا لكل مؤسسة ومساعدا اجتماعيا ومتخصصين فقط في التقويم وليس من درس هو من يتكلف بالتقويم كما جعلت تكوين الأساتذة ضروريا من أجل تطوير الكفاءات واشترطت أن يكون أستاذ الابتدائي أكثر تكوينا نظرا لتعامله مع أطفال صغار وحاولت تقنين الأقسام مشتركة ووضع مناهج لها...أما نحن نحاول تغيير التوقيت مع إبقاء البنيات هشة و نكثر الضم ونكرس ظاهرتي الأقسام المشتركة والاكتظاظ ونهمل بالتمام الرعاية الصحية وبعدها ببرودة نقول أن مصلحة التلميذ فوق كل اعتبار فمن سيصدقنا وهل نحن أنفسنا صدقنا هذا الكلام؟

رضوان الرمتي من الحوز

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 3383

الأحداث المغربية

الصفحة 1

من مصدر مطلع

شاشات تلفزية

■ أعلنت وزارة التربية الوطنية والبحث العلمي وتكوين الأطر عن فتح طلب عروض دولي لاقتناء حوالي خمسة آلاف تلفاز من نوع «بلازما» من أجل توزيعها على المدارس خلال السنة الدراسية الحالية. بالاضافة إلى أربعة ملايين محفظة التي تم الاعلان عنها مؤخرا.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 2212

التجديد

الصفحة :9

قررت وزارة التربية الوطنية في إطار مشروعي "جيل مدرسة النجاح" "ومشروع المؤسسة" وفق البرنامج الاستعجالي الذي انطلق العمل به خلال الموسم الجاري(قررت) تأهيل حوالي 24 ألف مرب ومربية ممارسين، وإحداث 230 قسما للتعليم الأولي بالوحدات التعليمية بالمناطق ذات الحاجة، وتوفير أنواع ووسائل النقل المدرسي (16 ألف مستفيد بغلاف مالي يقدر ب 55 مليون درهم) وتحسين خدمات الإطعام المدرسي والداخليات، والرفع من سعر المنحة الدراسية من 700 درهم للتلميذ عن كل ثلاثة أشهر إلى 1260 درهم، واعتماد 180 يوما مفتوحا للإطعام.وفي المجال الاجتماعي تعتزم الوزارة هذه السنة توسيع قاعدة التلاميذ المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة" بحيث سيستفيد 3 ملايين و 677 ألف و 34 تلميذ وتلميذة وهو ما كلف غلافا ماليا يناهز 437 مليون درهم.وبالإضافة إلى المحافظ الدراسية وتوفير كل المستلزمات الدراسية سيتم تقديم منح مالية بقيمة 8ر92 مليون درهم برسم الدخول المدرسي 2009 – 2010، ستستفيد منها نحو 50 ألف أسرة، أي ما يعادل 90 ألف تلميذ وتلميذة.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 21457
العـــلـــم
الصفحة :2

الوزير الأول يستقبل أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات

النباحث حول نتائج الدراسة المتعلقة بتطوير البحث العلمي

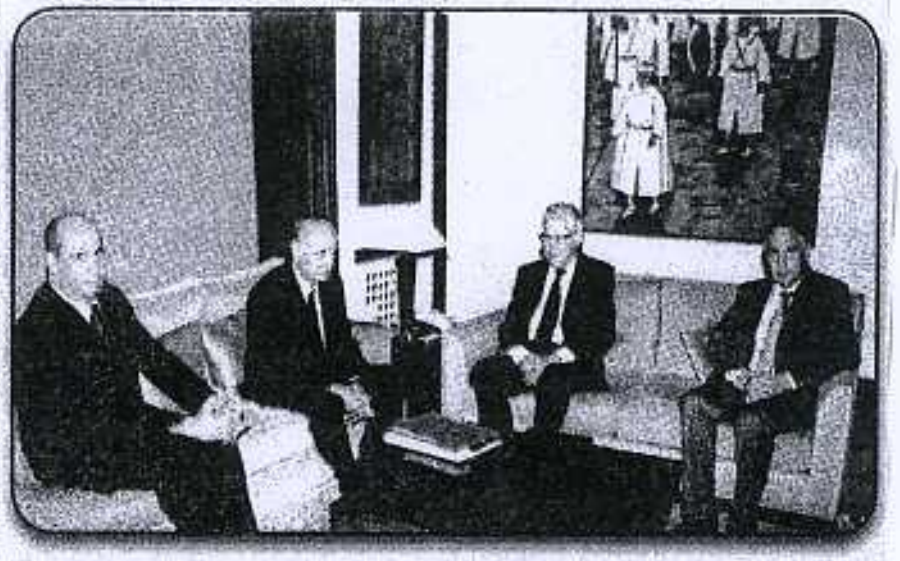

● استقبل الوزير الأول السيد عباس الفاسي، يوم الإثنين 7 شتنبر 2009 بمقر الوزارة الأولى، السيد عمر الفاسي الفهري أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

وخلال هذه المقابلة، قدم السيد عمر الفاسي الفهري للسيد الوزير الأول نتائج الدراسة المتعلقة بتطوير البحث العلمي وآفاق تنميته.

ونوه السيد عباس الفاسي بالمجهودات التي تقوم بها أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات للرقي بمستوى البحث العلمي في بلادنا.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 2212

التجديد

الصفحة :9

حريات نقابية

النقابات التعليمية بجهة الشمال تفتتح الموسم الدراسي بوقفة احتجاجية

تزامنا مع دعوة الوزارة إلى انطلاق الدراسة الفعلية بالمؤسسات التعليمية دعت المنسقية الجهوية للنقابات التعليمية الخمس بجهة طنجة - تطوان إلى تنظيم وقفة احتجاجية اليوم الخميس 10 شتنبر الجاري أمام مقر الأكاديمية بطوان لمدة ساعة واحدة(11.30 إلى 12.30).

وعزت منسقية النقابات الخمس المجتمعة يوم 2009/09/05 ، والتي تدارست مستجدات الدخول المدرسي لهذا الموسم 2010/2009 و ما طبعه من إجراءات و تدابير إدارية و تربوية أجهزت على ما تبقى من مكتسبات الأسرة التعليمية، في غياب تام عن الفرقاء الاجتماعيين، كما وقفت على المساعي و المبادرات التي قامت بها المكاتب النقابية الجهوية و الإقليمية لدى مدير الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة طنجة- تطوان بهدف فتح الحوار حول الدخول المدرسي و معالجة الملفات العالقة وخلق دينامية فعالة للجنة الجهوية المشتركة ، ترسيخا لمبدأ التشارك في تدبير الشأن التعليمي والتربوي بالجهة ، وأمام عدم الاستجابة لطلبات اللقاء التي تقدمت بها المكاتب النقابية ، قررت كل من المكاتب الجهوية للنقابة الوطنية للتعليم(كدش) والجامعة الوطنية لموظفي التعليم، والنقابة الوطنية للتعليم(فدش) والجامعة الحرة للتعليم والجامعة الوطنية للتعليم افتتاح برنامجها النضالي في ظل الإدارة الجديدة للأكاديمية حيث احتجت بقوة على عدم استجابة السيد مدير الأكاديمية للحوار مع النقابات وذلك بتنظيم وقفة احتجاجية اعتبرت الأولى على الصعيد الوطني خلال الموسم الدراسي الجاري كما دعا بيان المنسقية المكاتب النقابية الإقليمية إلى تعليق أشغال اللجن المشتركة على مستوى النيابات ،مع تشبثها بالمواقف الثابتة للنقابات التعليمية على المستوى الوطني ، الرافضة للسياسات الترقيعية في تدبير الموارد البشرية : (إعادة الانتشار ؟ الأستاذ المتنقل ؟ الساعات الإضافية ؟ المواد المتقاربة. إلغاء التوقيت المستمر..) .وجددت النقابات الخمس تشبثها بالحوار المسؤول لمعالجة مختلف القضايا المطروحة ، ودعت مدير الأكاديمية إلى الاستجابة للمطالب النقابية .

كما دعت نساء و رجال التعليم إلى التعبئة و الاستعداد لتنفيذ البرنامج النضالي الذي سيعلن عنه لاحقا ، دفاعا عن كرامة الأسرة التعليمية ، وضمانا لحق التلاميذ في دخول مدرسي جيد و وازن وقادر على رد الاعتبار للمدرسة العمومية .

التاريخ.. 2009/9/10
العدد:. 925

المســـــاء

الصفحة: 5

كشف عن أن 40 في المائة من الطلبة الجامعيين يغادرون الدراسة في السنة الأولى

الشكيلي يقدم الخطوط العريضة للمخطط الاستعجالي بجامعة محمد الخامس السويسي

الرباط
نورالدين اليزيد

اعتبر الطيب الشكيلي رئيس جامعة محمد الخامس السويسي أن أزمة التعليم ببلادنا هي «أزمة مزمنة»، وأن القطاع لم يجد بعد «حلا متكاملا»، رغم قيام الدولة بالعديد من المجهودات التي تمخضت عنها عدة إصلاحات، خاصة بعد تشكيل اللجنة الملكية المكلفة بالتربية سنة 1999، التي تمخض عن أعمالها إخراج الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى حيز الوجود.

وكشف الشكيلي الذي كان يقدم للصحافيين، أول أمس الثلاثاء، الخطوط العريضة للبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين المتعلق بجامعة محمد الخامس السويسي عن أن العدد الإجمالي للطلبة المسجلين بجامعة السويسي من المرتقب أن يعرف ارتفاعا بنسبة 5 بالمائة سنويا وبانتظام، خلال مرحلة تنفيذ البرنامج في الفترة الممتدة ما بين 2009و2012، معتبرا أن المخطط يضع ضمن أولوياته تقليص معدل الهدر الجامعي في السنة الأولى للإجازة من 30 إلى 15 بالمائة وتحسين معدل القبول ورفع عدد الحاصلين على الشهادات ليصل إلى 77 بالمائة في أفق 2012، مقابل 70 بالمائة المسجلة حاليا، ومؤكدا في نفس السياق على أن الرغبة في الرفع من عدد الطلبة بمختلف الكليات والمعاهد لن يتم إلا في إطار ما وصفه بـ«الاستقطاب المقنن».

وحسب المعطيات التي أوردها وزير التربية الوطنية السابق، فإن 40 بالمائة من الطلبة يودعون مدرجات الجامعة في السنة الأولى من الإجازة، مشيرا إلى أنه من أجل تفادي مثل هذه النتائج السلبية، فإن المخطط الاستعجالي، على مستوى جامعة السويسي، أعد مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى توجيه أفضل للطلبة وتفعيل الإجازات الجديدة ضمن سلك الإجازة في إطار مقاربة جديدة، وإدخال وحدات أفقية كاللغات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والقيام بالتداريب والمتابعة الفردية للطلبة بإشراف وسطاء مشرفين.

وأوضح الشكيلي، الذي صدرت في عهده حين كان وزيرا للتربية الوطنية، وثيقة بعنوان «ورقة عمل لإصلاح جامعي شامل»، في شهر نونبر من سنة 1992، قبل سنوات من إخراج ميثاق التربية والتكوين سنة 1999، «أن مخطط الجامعة الإصلاحي يروم إحداث بنية لدعم البحث والخدمات والتشجيع على النشر من خلال الرفع من عدد الإصدارات العلمية، الذي يتوقع أن ينتقل من 300 إلى 600، والزيادة في حجم مشاريع البحث التطبيقي في مجال المقاولات لينتقل من 11 إلى 30 مشروعا سنويا والرفع أيضا من عدد براءات الاختراع ليصل إلى 5 براءات سنويا بدلا عن 3 براءات المسجلة حاليا وأحيانا لاشيء.

وفي جوابه عن سؤال لـ«المساء»، عما إذا كان المخطط الاستعجالي سيمس بوضعية الأساتذة من خلال الاكتفاء بنظام التعاقد في إطار تدعيم الموارد البشرية بالجامعة، اعتبر الشكيلي أن الأهمية القصوى للعنصر البشري «اقتضت أن لا يحدث أي تغيير في النظام الحالي للباحثين»، مضيفا أنه إلى غاية السنة الماضية، اقتصرت الحكومة على منح 200 منصب مالي فقط لقطاع التعليم العالي، بيد أن المخطط الاستعجالي الحالي «رفع ذلك إلى 1100 منصب مالي سنويا وهو رقم مهم».

التاريخ.. 2009/9/10
العدد:.... 7367.
الصحراء المغربية
الصفحة :2

رئيس جامعة محمد الخامس السويسي يقدم برنامجا لتطبيق المخطط الاستعجالي

40 في المائة من الطلبة يغادرون الجامعة في السنة الأولى

عزيزة غ

أكد الطيب الشكيلي، رئيس جامعة محمد الخامس السويسي بالرباط أنه، رغم الإيجابيات، التي أتى بها الإصلاح الجامعي بعد خمس سنوات من التطبيق، فإن التقييم أسفر عن وجود مجموعة من النواقص والاختلالات، جاء المخطط الاستعجالي لإصلاحها، مشيرا إلى أن هذا الإصلاح حدد مواصفات مقننة للتكوينات المهنية، وتجاوز الطريقة التقليدية التي كانت معتمدة قبل سنة 2000 داخل الجامعة.

وأوضح الشكيلي، في ندوة صحفية نظمتها جامعة محمد الخامس السويسي، أول أمس الثلاثاء بالرباط أن من المنجزات الإيجابية، التي جاء بها الإصلاح الجامعي، تكوين جامعات ومؤسسات لها استقلالية مالية وإدارية وبيداغوجية، إلا أن الجامعات تنقصها إمكانات بسيطة، مرتبطة بتدبير عنصرها البشري، وتدبير وصرف الاعتمادات التسييرية لها، مشيرا إلى أن التكوين ما زال أكاديميا، إذ لا يأخذ بعين الاعتبار مواصفات التخرج والكفايات المنتظرة، وهذا لا يساهم في إدماج المتخرج. وقال إن 40 من الطلبة يغادرون فضاء الجامعة في مستوى السنة الأولى، وإن البرنامج الاستعجالي جاء لمعالجة هذه الإشكالية إلى جانب مجموعة من النواقص، وإعطاء منظور على المدى المتوسط والبعيد للمؤسسة العلمية والجامعية.

وأفاد المسؤول الجامعي أنه، من أجل إصلاح كل النواقص بالجامعة، التي يرأسها، جرى تحديد الاحتياجات والإمكانيات المالية والبشرية، واعتماد عدد متنوع من المسالك في التكوينات الأساسية والمهنية، غطت مختلف الميادين المعرفية. ومن أجل الارتقاء بالمردود الداخلي للتعليم العالي، بناء على ما جاء به المخطط، أكد رئيس الجامعة أنه سيجري استكمال المجهودات، التي بذلت في السنوات الأخيرة لتحسين العرض البيداغوجي لجعل الجامعة فضاء للتعليم ذي جودة، يتيح لخريجيه أفضل فرص الاندماج في سوق الشغل، مع تشجيع البحث العلمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار حاجيات التنمية، وتحسين المستوى اللغوي والمعلوماتي للطالب.

وقال الشكيلي إن "جامعة محمد الخامس السويسي تنفرد بشيء أساسي، يتعلق بتعدد التخصصات، ولدينا إمكانيات علمية وبشرية مهمة، ومشروع نحاول تطبيق أهدافه، التي رسمها البرنامج الاستعجالي في أفق 2012، ويتعلق الأمر بترشيد التكوين في الكليات ومدارس التكوين العالي ذات الاستقلال المقنن، بزيادة عدد الطلبة سنويا بنسبة 5 في المائة، وتوسيع التكوينات المهنية من 13 إلى 25 في المائة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية لطلبة الطب الجدد من 400 إلى 500 طالب، والرفع من عدد الطلبة الجدد في كلية المهندسين إلى 300 طالب هذه السنة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للماستر المتخصص من 46 إلى 82 في المائة، والرفع من عدد طلبة طب الأسنان الجدد إلى 145 طالبا".

الطيب الشكيلي خلال اللقاء الصحفي (سوري)

وأضاف " نهدف، أيضا، من خلال المخطط الاستعجالي، إلى خفض معدل الهدر بالجامعة من 30 إلى 15 في المائة. وعزا أسباب الهدر إلى انعدام التوجه الناجع للطالب، مشيرا إلى خلق مراكز للاستقبال والتوجيه داخل الجامعة، لتوجيه الطلبة طيلة السنة بالجامعة والمؤسسات العلمية، حتى يختاروا التوجيه المناسب خلال نهاية السنة، كما تحدث عن إحداث وحدة تساعد الطالب بعد الانتقال من الثانوي إلى الجامعة، وإحداث عدد من التكوينات المهنية والتقنية الجديدة، التي ستراعي حاجيات المغرب المعبر عنها في مخططات التنمية.

في السياق ذاته، أفاد الشكيلي أن جامعة محمد الخامس السويسي ستحدث مؤسسة لدعم البحث العلمي، ودعم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، وأنها ستمول كل المشاريع ذات الجودة العالية، مشيرا إلى أن عدد مشاريع البحث العلمي انتقلت من 11 إلى 30 مشروعا في السنة، كما أشار إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التكوين المستمر والجيد في الداخل والخارج، وقال إن هذا التكوين يعتمد، أساسا، على انتقاء موضوعي لأحسن العناصر، من خلال لجنة أوكلت إليها هذه المهمة.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد. 406
الجريدة الأولى
الصفحة :5

تأجيل جلسة التحقيق التفصيلي مع الطلبة القاعديين المعتقلين

فاس

محمد اليوبي

أرجا قاضي التحقيق لدى محكمة الإستئناف بفاس جلسة التحقيق التفصيلي التي كانت مقررة، أول أمس الثلاثاء، مع الطلبة القاعديين المعتقلين منذ أزيد من ستة أشهر بسجن عين قادوس، إلى غاية يوم 7 أكتوبر المقبل، بدعوى عدم حضور الشهود والضحايا والذين أغلبهم ينتمون لأجهزة الشرطة.

وخلف قرار التأجيل للمرة السادسة استياء عائلات المعتقلين، التي نظمت وقفة احتجاجية بشارع الحسن الثاني قبالة قاعة المحكمة، رددت من خلالها شعارات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين «بدون قيد أو شرط»، كما تدخلت قوات الشرطة لتفريق وقفة العائلات التي منعت من الدخول لقاعة المحكمة.

وجاء قرار التأجيل دون أن يستمع القاضي المكلف بالملف، للطلبة المعتقلين، واكتفى بإخبار أحد الطلبة المتابعين في حالة سراح، بقرار التأجيل، وأخبره أن الشهود والضحايا تخلفوا عن الحضور إلى جلسة التحقيق رغم إشعارهم وتغريمهم غرامات مالية، وقرر قاضي التحقيق إحضار هؤلاء في الجلسة المقبلة.

وردد المعتقلون في بهو المحكمة وداخل سيارة الشرطة، لحظة إرجاعهم للسجن المدني عين قادوس، شعارات تنديدية بقرار التأجيل، ووصفوا محاكمتهم ب«الصورية»، وأن الهدف من اعتقالهم هو «ضرب نقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لتسهيل تمرير المخطط الإستعجالي وخوصصة الجامعة المغربية».

وكان من المقرر أن يمثل أمام قاضي التحقيق بمحكمة الإستئناف،12 طالبا قاعديا، منهم 5 طلبة يوجدون رهن الاعتقال الاحتياطي منذ 23 فبراير الماضي، كما يتابع في نفس الملف 7 طلبة في حالة سراح، وكلهم ينتمون لفصيل النهج الديمقراطي القاعدي، تم اعتقالهم أثناء اقتحام كليات المركب الجامعي ظهر المهراز، على إثر مقاطعة الامتحانات التي جاءت حسب مصادر طلابية، كرد منهم على ما أسموه بـ«ضد خوصصة التعليم وضرب مجانيته بتنزيل بنود المخطط الطبقي للتربية والتكوين ونسخته المشوهة المخطط الإستعجالي».

وكان قاضي التحقيق قد استجاب في وقت سابق لملتمس الدفاع بالإفراج عن 6 معتقلين آخرين كانوا بسجن عين قادوس، وقرر متابعتهم في حالة سراح، فيما قرر الاحتفاظ بجمال عصفوري، محمد زغديدي، محمد عدلي، ايوب التجار، ومحمد صالح رهن الاعتقال الاحتياطي، وتوجه لجميع المعتقلين تتعلق بوضع متاريس على الطريق العمومية، وإهانة موظفين أثناء القيام بمهامهم، محاولة القتل، بالإضافة إلى التجمهر المسلح في أماكن عمومية بدون ترخيص، كما وجهت لهم تهم الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها، وانتزاع عقار، مع الاحتجاز وتوزيع مناشير تحريضية بأماكن عمومية بدون ترخيص، وتعييب أشياء مخصصة للمنفعة العامة.

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 2212

التجديد

الصفحة :9

تقرير يكشف عن ترتيب الجامعات والمدارس العليا بالمغرب

جامعة الأخوين في الرتبة 19 إفريقيا و25 عربيا

احتلت جامعة الأخوين الرتبة 19 على الصعيد الإفريقي خلال يوليوز الماضي بعدما كانت في الرتبة 29 خلال يناير من السنة الحالية، وسيطرة 7 جامعات بجنوب إفريقيا على المراتب الأولى، متبوعة بجامعة القاهرة وجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة القاضي عياض في الرتبة 21.

وعلى الصعيد الدولي جاءت الأخوين في الرتبة 3635 بعدما كانت في الرتبة 4571، متبوعة بجامعة القاضي عياض في الرتبة 3956.

التقرير الذي كشف عنه الموقع المتخصص ويبمترك وضع المدرسة المحمدية للمهندسين في الرتبة 33، وجامعة العلوم بالرباط 37، وجامعة عبد المالك السعدي بطنجة 39، وجامعة محمد الأول بوجدة 53 ، ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة 55، وجامعة محمد الخامس السويسي 67 وجامعة ابن الزهر بأكادير 72 وجامعة محمد الخامس أكدال 75 ، والمعهد الوطني للبريد والمواصلات 84، وجامعة ظهر المهراز 94 .

وعلى الصعيد العربي انتقلت الأخوين من الرتبة 36 إلى 25 ما بين يناير ويوليوز من السنة الحالية، على المستوى العربي جاءت 5 جامعات بالسعودية على الرأس اللائحة، تصدرتها جامعة الملك سعود، وجامعة فهد للمحروقات والمعادن، وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك فيصل وجامعة عبد العزيز.

وفي الرتبة السادسة جاءت جامعة القاهرة، متبوعة بالجامعة الملك خالد بالسعودية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة الإمارات المتحدة العربية والجامعة الأمريكية ببيروت بلبنان، وجاءت الجامعة الإسلامية بغزة في الرتبة 14.

وسيطرت الجامعات الأمريكية على المراتب الأولى عالميا في ترتيب الذي هم حوالي 17 ألف جامعة، وجاءت جامعة ماسشوسيت وجامعة هارفارد وجامعة ستونفورد في المراتب الأولى، ووراء هذه الجامعات تأتي جامعة طوكيو في الرتبة 24.

خالد مجدوب

التاريخ.. 2009/9/10
العدد: 2212

التجديد

الصفحة :9

رغم شعارات ربحة التعليم بسوق الشغل وشبح البطالة

أغلب الحاصلين على الباكالوريا يسلكون الشعب الأدبية

لم يعد اختيار التسجيل بالجامعات هو الأفضل بالنسبة للتلاميذ المغاربة الحاصلين على شهادة البكالوريا، خاصة كليات العلوم والآداب والحقوق، ذلك أن الخوف من البطالة بعد التخرج، والبحث عن وظيفة بأقصى سرعة ممكنة، باتت العامل الحاسم في اختيار الطلاب، خوفا من أن يجدوا أنفسهم ينضافون إلى طوابير البطالة التي تتسع كل عام في صفوف حاملي الشهادات العليا بسبب شهاداتهم التي لا تتلاءم وسوق الشغل.

ومنذ إقرار ميثاق التربية والتكوين في سنة 2000، تم تحديد أهداف إجرائية عدة من أجل تحقيقها في غضون العشرية الأولى من هذا القرن، حيث سعى القائمون على تلك السياسة من أجل توجيه تلثي التلاميذ والطلبة إلى التخصصات التقنية والعلمية، سواء في الجامعات، أو في مرحلة التكوين الإعدادي والتأهيلي. كما ترمي إلى الوصول إلى عدد 400 ألف متدرب في معاهد التكوين المهني.

ويقول مصطفى أكوتي، أستاذ مبرز بإحدى المدارس العليا، إن الإقبال على المدارس والمعاهد العليا، وحتى مراكز التكوين المهني بات الاختيار الأفضل للعديد من الطلاب، بهدف تأمين الشغل بعد التخرج، على اعتبار أن الجامعة لا زال يهيمن عليها التكوين النظري الذي لا ينسجم مع متطلبات سوق الشغل، ولأن هذه السوق بحاجة إلى تقنيين من الحاصلين على البكالوريا زائد سنتين أساسا (تقني متخصص)، حيث الطلب على أصحابه مرتفع، لكنهم بغير حاجة إلى أطر عليا مثلا.

وخلال السنوات الأخيرة، ارتفع الإقبال على المعاهد ومراكز التكوين المهني، وحسب تقارير رسمية فإن عدد المتدربين بالتكوين المهني انتقل من 133 ألف متدرب سنة 1999/2000 إلى 233 ألف متدرب سنة 2006/2007 أي بمعدل سنوي بلغ 8,3٪، تمثل الفتيات 43٪ من عدد المتدربين، وتعول الحكومة على الوصول إلى 400 ألف خريج في أفق 2010، وإن كان ذلك يبدو بعيد المنال في الوقت المحدد.

لكن المشكلة الغويصة بالنسبة للحكومة أن الأغلبية من الطلاب يختارون بالرغم من ذلك، التوجه إلى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 69٪، ولرجع مصطفى، أستاذ بإحدى معاهد التكوين الخاصة، سبب هذا الوضع إلى ضعف التكوين وتراجعه، حيث كليات العلوم والتقنيات مثلا، وكذا المعاهد والمدارس العليا، تشترط الحصول على معدلات عليا، في حين أن أغلبية التلاميذ الحاصلين على البكالوريا يجتازونها بصعوبة بالغة، ولا يجدون أمامهم سوى الولوج إلى كليات الآداب والحقوق. لكن ابراهيم الشيخي، جمعوي وأستاذ بالثانوي، قال لـ"التجديد" إن سوء التوجيه أحيانا يكون سببا في سوء الاختيار، وأضاف أنه خلال وجوده بالجامعة طالبا حيث اشتغل في استقبال الطالب الجديد، لاحظ كيف يتم اختيار إحدى التخصصات من طرف مجموعة طلابية بكاملها، ليس لشيء بل فقط للبقاء مجتمعين لأنهم أبناء حي أو منطقة واحدة ويريدون أن يبقوا قريبين من بعضهم حتى داخل التخصص نفسه.

وتكشف تقارير رسمية أن نسبة الولوج إلى كليات الحقوق والآداب تبقى شبه مستقرة، رغم أن ميثاق التربية والتكوين دعا إلى توجيه تلثي التلاميذ والطلبة على الأقل نحو شعب علمية وتقنية، واعتبارا لصعوبة النجاح نسبيا في الشعب العلمية، فإن 78٪ من الحاصلين على الإجازة في السنة الجامعية 2006/2007 كانوا ينتمون إلى شعب الآداب والعلوم الاجتماعية، ولا يشكل عدد الطلبة في التخصصات التقنية سوى 5٪ من مجموع المتمدرسين في التعليم الثانوي التأهيلي، كما لا تستقطب الأقسام التحضيرية للمدارس العليا والتكوينات التي تمنح شهادة التقني العالي سوى أقل من 6٪ من طلبة البكالوريا، في حين يحتاج الاقتصاد الوطني إلى أطر مؤهلة مؤهلا حاصلة على تكوين تكنولوجي في تخصصات مختلفة من أجل رفع التحديات التي تفرضها سياقات العولمة.

ويعلق أكوتي على هذه النتيجة قائلا: إن عدم تحقق الأهداف المسطرة في السياسة الحكومية يرجع لعدة عوائق، هناك العامل المادي أولا بالنسبة للدولة، إذ الرفع من عدد الطلاب في مدارس والمعاهد العليا يحتاج إلى استثمار مادي في المختبرات وبناء الوحدات وتوظيف الأساتذة للرفع من نسبة التأطير، أما العائق الذاتي فهو تدبيري، ويشرح أكوتي ذلك بالقول أن ثمة عقلية وأسلوب في التدبير جد عتيق سواء على مستوى الوزارة أو الجامعات، ولرجع عدم قدرة الجامعات على الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي بسبب أسلوب التدبير الذي تنتهجه، أما العائق الثالث فيرجع للأستاذ نفسه، وقال أكوتي إن الأستاذ غير منخرط في الإصلاح، وبالرغم من الحرية المتاحة له فإن لا يبدع ولا يقترح.

ومن أجل إتاحة الفرصة للطالب من أجل اختيارات أكثر، قامت الوزارة هذه السنة بالإعلان عن دبلوم تقني جديد، هو "الدبلوم الجامعي التقني"، وقال خالد الصمدي، الخبير في التربية والتعليم، إن الوزارة التي اقترحت هذا الدبلوم على الجامعات، تريد من ذلك توسيع الفرص أمام الطالب الذي يختار الجامعات لسبب من الأسباب أن يرشد اختياره، إذ أن الدبلوم يفتح الباب من جديد أمام الطلاب لولوج المعاهد والمدارس العليا.

ثمة إذن توجه حثيث من الوزارة، وتفرضه الحاجة إلى وظيفة قارة على الطلاب، نحو مهنة التكوينات في الجامعة المغربية، وبينما تجد المعاهد والمدارس العليا وكليات العلوم الفرصة سانحة أمامها لاستقطاب عدد أكبر من الطلاب، فإن الظروف الاجتماعية المرهقة لكثير من الطلاب، خاصة في البوادي والقرى، تقف حجرة عثرة أمام أي اختيار مكلف ولو كان يفتح آمالا مستقبلية.

إسماعيل حمودي

التاريخ.. 2009/9/10
العدد:.....3518

المنعطف

الصفحة :1

مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين تنظم أبوابا مفتوحة بمناسبة افتتاح مدارسها الأولى

تنظم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين في الفترة من 10 إلى 18 شتنبر الجاري أبوابا مفتوحة للعموم، وذلك بمناسبة افتتاح المدارس الأولى للتعليم الأولي للمؤسسة يوم 28 شتنبر.

وأفاد بلاغ للمؤسسة أن بإمكان آباء الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات تسجيل أبنائهم بهذه المدارس ابتداء من 7 شتنبر، كما يمكنهم تلقي المزيد من المعلومات من طرف الأطر التربوية والاطلاع على المحيط البيداغوجي والتربوي الذي سيتم اعتماده بهذه المدارس.

وقد فتحت هذه المدارس بمدن الرباط وسلا الجديدة والدار البيضاء والجديدة وسطات ومراكش ومكناس وفاس وتطوان والحسيمة والعيون.

وقد وضعت المؤسسة موقعين الكترونيين رهن إشارة كل لمن يرغب في مزيد من المعلومات هما: (د ابليو دابليو دابليو. إف إم6 اديكاسيون. ما) و(دابليو دابليو دابليو. إف إم بي إس. ما).

التاريخ.. 2009/9/10
العدد:.....3518
المنعطف
الصفحة :3

الأساتذة الراغبون في الإلتحاق بأزواجهم يصعدون من احتجاجهم

• أمال المنصوري

يعتبر الدخول المدرسي الحالي أسوأ دخول مدرسي يعرفه المغرب، بحيث تفاقمت المشاكل وطالت كل المجالات المرتبطة بالحقل التعليمي والتربوي دون تغيير حقيقي وهيكلي في وضعها الإجتماعي والمادي. إضافة إلى الوضع المزري في التعليم، و ما رافق كل ذلك من استياء عميق في أوساط الشغيلة التعليمية بما تعانيه من أزمات مادية واجتماعية مستديمة نتيجة عدم تلبية مطالبهم، خاصة بالنسبة للأساتذة الراغبين في الإلتحاق بأزواجهم. قام العديد منهم من تصعيد وتيرة الإحتجاج أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط للمطالبة بجمع شتات أسرهم، إذ أكد عدد من المحتجين أن الحركة الإنتقالية التي عرفها القطاع لم تراع وضعهم الإجتماعي، ومكنت عددا من الأساتذة من الإستفادة والإلتحاق بأزواجهم رغم عدم استفائهم للشروط.

وقد أشار المحتجون إلى أنهم يعتزمون الاستمرار في الإحتجاج أمام مقر الوزارة إلى حين إيجاد حل يمكن من انقاذ عشرات الأسر من الضياع، علما أن بعضهم يبعدون عن زوجاتهم وأزواجهم وأطفالهم بآلاف الكيلومترات، وهو ما يؤثر على أدائهم المهني واستقرارهم النفسي ويساهم في تفكك أسرهم.

إلى جانب هذا كشف المحتجون عن وجود تخوفات من أن يطال التلاعب أيضا الحركة الاستثنائية، بسبب غياب معايير واضحة تتحكم في هذه العملية، وهو ما سيحرم شريحة كبيرة من الأساتذة من فرصة الإلتحاق بأسرهم، كل هذا وغيره ينم بالفعل أن الحديث المتكرر عن إصلاح نظامنا التعليمي والتربوي هو حديث دون معنى ودون أفق.

ذلك أن الإصلاح الحقيقي لم ينطلق بعد خاصة إذا عرفنا وتيقنا من أن المدرسة العمومية التي هي مشتل القيم الوطنية والتاريخية لبلادنا مهددة في وجودها.

Revue de presse

Jeudi 10 septembre 2009 **Numéro : 2757**

SOMMAIRE

Rentrée scolaire.....p.1-11

Division de la communication -Service de presse
Ministre de l'Education Nationale et de l'Enseignement Supérieur de la Formation des cadres et de la Recherche Scientifique
Bab rouah – Rabat * tél : 037-68-72-52 *fax : 037-68-72-55

Date 10/9/2009
N: 2006

Aujourd'hui le Maroc

PAGE: 1

ÉDITORIAL

Le projet de prime de scolarisation, une sorte d'aide directe, au profit d'enfants de parents démunis est une piste sérieuse pour introduire davantage d'égalité et de justice dans notre système scolaire. La pauvreté est la face réelle de l'échec scolaire. Si on met de côté momentanément l'impasse pédagogique dans laquelle nous sommes englués. Aider financièrement et directement des parents à scolariser, et maintenir scolarisés, des enfants est une démarche qui peut donner d'excellents résultats. L'effort de scolarisation n'est plus supporté par une famille comme fardeau au détriment de sa propre survie. Ce modèle fonctionne assez bien ailleurs, notamment en Amérique latine. Le nombre d'enfants bénéficiaires dans une famille est limité — neutralisation de l'effet démographique — et les ressources sont également plafonnées pour ne pas réduire les familles à un assistanat qui polarise leur marginalité. Ces limites étant tracées, rien n'interdit qu'un enfant devienne, par son assiduité, bénéficiaire d'un revenu dont toute la famille profite selon un suivi social approprié. L'opération cartables décidée par SM le Roi est par son volume et son «universalité» scolaire un pas supplémentaire dans cette voie. Ce sont, en fait, des charges en moins que les familles ne supporteront pas. Du pouvoir d'achat en plus. La prime unique de scolarisation, en début d'année, va dans le même sens. L'on voit bien que nous nous acheminons petit à petit vers un soutien direct et construit à la scolarisation des enfants par l'amélioration des ressources familiales. Le coût en lui-même de ce système n'est pas très cher. Il est même très avantageux. Il coûtera moins que ce que nous perdons à cause de la non-qualité de notre enseignement et de l'exclusion sociale à échelle industrielle que produit l'échec scolaire cumulé depuis des décennies. ■

Khalil Hachimi Idrissi

Date 09/09/2009
N : 5747

Libération

PAGE:1-3

1/2

Rentrée scolaire marquée par la mise en application du plan d'urgence

Une nouvelle tentative pour sauver l'école

C'est aujourd'hui que se fera officiellement la rentrée scolaire alors que dans la plupart des collèges et lycées, le rythme des inscriptions reste très lent et la majorité des administrations n'ont pas encore achevé toutes les opérations pédagogiques relatives à la carte scolaire de chaque établissement ainsi qu'à la répartition des emplois du temps et les dispositions du nouveau Plan d'urgence. Mais devant cette réalité, il y a le rituel communiqué du ministère de tutelle qui, par définition, affiche un optimisme béat en annonçant les différentes dispositions qui mettront notre enseignement sur la planète des meilleurs systèmes éducatifs possibles, et confirmant par la même occasion que quelque 7 millions d'élèves rejoindront leurs classes au titre de cette année scolaire.

Et comme chaque rentrée doit avoir un slogan et surtout un cheval de bataille à présenter à l'opinion publique, le département de Khchichene a choisi « Tous pour une école de réussite » en optant pour la mise en œuvre du Plan d'urgence qui s'étendra jusqu'en 2012 et la consécration de la réforme.

Ce programme d'urgence revêt cette année une importance particulière, car cette saison sera le point de départ de ce plan qui, en fait, est une reconnaissance des défaillances de la Charte de l'éducation et de la formation. Il vient aussi suite au rapport très objectif du Conseil supérieur d'enseignement édité l'année dernière et qui confirme la crise de notre système éducatif. Un système qui pénalise le Maroc à plusieurs niveaux d'où le souci de la mise en hâte, il faut le dire, d'un plan d'urgence.

Pour le département de Khchichene, il s'agit d'abord d'augmenter sensiblement le taux de scolarisation pour atteindre un seuil effectif dépassant les 90%, en concomitance avec une amélioration des conditions infrastructurelles dans les écoles surtout en milieu rural et la création d'autres établissements, car leur nombre reste très insuffisant pour atteindre l'objectif escompté. En réalité, les conditions d'apprentissage sont loin d'être acceptables même en milieu urbain, ce qui nécessite un effort de la part des pouvoirs publics dans ce sens. Car l'enseignement est avant tout un investissement. Or, l'Etat n'a pas encore pris conscience de la gravité de ce déficit. On n'aura que l'enseignement qu'on mérite en fin de compte. Si nos voisins tunisiens dépensent 1342 dollars pour chaque élève par an et que l'Afrique du Sud réserve 1160 dollars à chaque élève, le Maroc n'en dépense que 525. Le ministère tente d'améliorer cet indice pour pallier la situation, mais cela nécessite une véritable volonté politique. Ce qui est sûr, c'est que tous les élèves ne sont pas égaux devant l'accès à l'école et ce à plusieurs égards. D'où l'initiative Royale de la distribution d'un million de cartables pour les couches défavorisées. D'autre part, le ministère envisage, lors de cette première étape du Plan d'urgence, d'améliorer la qualité de l'enseignement par l'encouragement de l'initiative et l'excellence dans le cycle secondaire à travers plusieurs axes tels une offre plus importante au sein des lycées augmentant leur capacité d'accueil et la création des lycées d'excellence. Mais il s'avère que cela se fera aux dépens des élèves et des enseignants et de la qualité du cours dispensé dans ces établissements avec des sureffectifs inimaginables et des sur-horaires inacceptables pour les enseignants.

Dans la plupart des délégations du Maroc et à la veille de cette fameuse rentrée d'« urgence », les cartes scolaires connaissent

Date 09/09/2009
N : 5747

Libération

PAGE:1-3

des difficultés qui obligent les responsables locaux à apporter des solutions de fortune. Mais l'abandon scolaire observé en milieu rural et parmi les couches défavorisées est aussi un handicap pour l'amélioration de notre enseignement. La durée moyenne de scolarisation est de 5 ans chez nous alors qu'elle est de 10 à 12 ans dans d'autres pays. Le Plan d'urgence prévoit des aides financières au profit des démunis pour encourager la scolarisation. Le budget réservé à cette opération est de l'ordre de 450 millions de dirhams. Reste à savoir si ce soutien matériel aux pauvres n'atterrira pas chez les riches !

Selon le département de tutelle, on s'attellera à travers plusieurs projets à adapter l'enseignement universitaire au marché de l'emploi. Certes à ce niveau, il y a un réel déphasage entre l'offre et la demande et c'est le privé qui a pris la relève pour sauver la face en offrant les cadres qui manquent atrocement dans plusieurs secteurs. Il faut dire que l'enseignement privé au primaire a également fait d'indéniables progrès en mettant en place une structure adéquate. Et l'on remarque que les élèves du primaire privé réussissent mieux au collège et au lycée, contrairement au apprenants issus de l'école publique.

Le ministère compte aussi augmenter le nombre d'internats, mais ce qui doit être doublé, c'est certainement le budget alloué au fonctionnement de ces pensionnats. Le transport n'est pas en reste, selon le département de l'éducation, puisqu'on prévoit l'augmentation de la capacité de ce dernier en milieu rural

Cependant, le point essentiel pour la réussite de tout projet éducatif reste l'enseignant. Les syndicats ont beau et à maintes reprises, sonner l'alarme pour demander au ministère de faire participer les concernés dans l'élaboration de tout projet scolaire et d'améliorer la situation des enseignants, tant sur le plan matériel que celui de la formation en répondant aux revendications de la corporation de l'éducation et l'enseignement. Il n'en demeure pas moins vrai que le ministère fait toujours la sourde oreille. Le Plan d'urgence comme tous les projets précédents reste intéressant et ambitieux, dont la mise en œuvre et l'application demeurent cependant incertaines.

Pour cette rentrée particulière, on se demande comment le département de Khchichene compte procéder, en collaboration avec celui de Yasmina Badou, pour contrer une éventuelle apparition de la grippe porcine. On parle d'un plan global de prévention du virus dans nos écoles, de campagnes de sensibilisation et de vaccination en automne pour parer à tout risque de propagation. Mais ce qui est certain, c'est que ce n'est pas un vaccin qui délivrera notre école de ses autres maux.

KAMAL MOUNTASSIR.

Date 10/9/2009
N : 15910

L'OPINION

PAGE: 5

Bourses d'une valeur d'environ 93 MDH pour quelque 90.000 élèves

Près de 93 millions de dirhams, tel est le montant total des bourses, qui seront distribuées au titre de l'année scolaire 2009-2010, et profitera à quelque 50.000 familles (90.000 élèves), a annoncé le ministre de l'Education nationale, de l'Enseignement supérieur, de la Recherche scientifique et de la Formation des cadres, M. Ahmed Akhchichine. Le ministre a en effet mis l'accent, lors de la réunion d'une commission ministérielle de coordination, tenue à Rabat sous la présidence du Premier ministre, M. Abbas El Fassi, sur les principaux axes du plan d'urgence de l'enseignement, ainsi que sur les mesures qui seront prises lors de la prochaine rentrée scolaire et le cadre de coordination au sujet de l'école.

Au cours de cette rencontre, marquée par la présence de plusieurs membres du gouvernement, M. Akchichine a souligné l'importance que revêt la réforme du système de l'enseignement, précisant que cette réunion intervient suite au discours du Trône dans lequel SM le Roi Mohammed VI a placé la question de l'école dans son cadre dans le but de relever le défi du développement et de la réforme du système d'éducation et de formation. Le ministre a également mis l'accent sur les mesures relatives à la rentrée 2009-2010, placée sous le signe «Tous pour l'école de la réussite», qui traduit «la volonté de l'Etat de promouvoir l'école marocaine».

Il a rappelé, dans ce cadre, l'élargissement de l'offre éducative aux niveaux du primaire et du secondaire et la promotion de l'enseignement pré-scolaire à travers la mise en place d'un plan de mise à niveau au profit de quelque 24.000 éducateurs et éducatrices, en plus de la création de plus de 230 classes dédiées à l'enseignement pré-scolaire dans les régions nécessiteuses et la remise de cartables et autres fournitures scolaires au profit de 7.000 enfants. Par ailleurs, dans l'objectif d'encourager la scolarisation et de garantir l'égalité des chances d'accès à l'enseignement obligatoire, le ministre a indiqué que des moyens de transport scolaire seront mis en place, de même qu'il sera procédé à l'élargissement de la base des bénéficiaires de l'initiative royale 1 million de cartables, pour atteindre 3,7 millions élèves.

Concernant les cantines scolaires et des internats, M. Akchichine a fait savoir que la bourse scolaire trimestrielle sera portée de 700 à 1260 dirhams, de même que les cantines seront ouvertes durant 180 jours.

/ La lutte contre l'échec et la déperdition scolaire, l'amélioration de la gouvernance du système éducatif, le développement des ressources humaines et la mise en oeuvre du rôle de l'école figurent également parmi les mesures prises lors de la prochaine, a-t-il indiqué.

Autre particularité de cette rentrée: «La génération de la réussite» et qui regroupe les enfants qui intégreront l'école en septembre 2009. Ces derniers, a dit le ministre, bénéficieront de l'application de nouvelles méthodes pédagogiques et d'un accompagnement individuel, la première année de l'enseignement primaire étant la base de la réussite dans les autres cycles de l'enseignement, conclut M. Akhchichen.

Date 10/9/2009
N : 3105

L'ECONOMISTE

PAGE:19

Cartables, comment faire les bons choix

DE toutes les couleurs et de toutes les formes, le cartable est l'un des produits phares de la rentrée. Mais tout en plaisant, il doit répondre à certains critères afin de ne pas devenir le pire ennemi du dos de votre enfant ou le lâcher en cours d'année. Des études ont révélé qu'un poids en moyenne supérieur à 10 kilos était généralement porté sur le dos des enfants avec parfois même des pics à 15 kilos. Un poids vraiment trop élevé pour des enfants qui pèsent moins de 40 kilos. Bien qu'il n'existe pas de réglementation en la matière, il faut rappeler à titre indicatif que la limite conseillée pour le poids d'un cartable se situe entre 10 et 15% du poids de l'enfant. Ce qui veut dire que le cartable idéal pour un enfant d'environ 30 kilos ne doit pas dépasser les 4,5 kilos, et pour un enfant de 50 kilos les 7,5 kilos.

Le cartable porté à la main (ou sur une épaule!) peut par son poids déformer la colonne vertébrale de l'enfant qui aura tendance à se pencher sur le côté pour compenser le poids des livres. Et pour être tiré, le cartable à roulettes oblige souvent l'enfant à se tordre le dos et donc la colonne vertébrale.

Le tissu de fabrication du cartable doit être suffisamment solide pour garantir une durée de vie plus longue. Il est préférable d'investir dans un cartable un peu plus cher mais qui fera plusieurs rentrées scolaires, que d'opter pour la version bon marché qui pourrait ne pas tenir une année entière. Les instituteurs doivent veiller à ce que les enfants ne portent que le 1/3 de la fourniture scolaire à l'école. Le deuxième 1/3 restera à la maison et le troisième 1/3 à l'école.

Les cartables à roulettes constituent une alternative mais ne sont pas sans risques. ❑

Mohammed BENKADDOUR
Président de la FNAC
APC-Oujda
apccoujda@yahoo.fr

Date 07/09/2009
N : 13932

LE MATIN

PAGE :14

ÉCOLES PRIVÉES

Besoin réel ou effet de mode ?

Certaines familles se serrent la ceinture pour y envoyer leurs enfants

MERIEM RKIOUAK

C'est la rentrée scolaire. Une nouvelle fois encore, un branle-bas de combat bat son plein chez les familles marocaines afin de bien se préparer au jour J. S'ils veulent passer cette rentrée sans accroc, les parents ne doivent pas lésiner sur les moyens. Le budget de l'école s'adjuge une part importante du revenu des ménages marocains et elle est souvent mise à part quelques mois avant la rentrée effective. Frais d'inscription, fournitures scolaires, nouveaux habits pour l'occasion et peut-être aussi des cours de soutien : la liste des charges matérielles inhérentes à la scolarisation des enfants n'en finit pas. Résultat, c'est l'équilibre financier des ménages qui est compromis. Même les familles les plus défavorisées font des mains et des pieds pour que leurs enfants ne manquent de rien pendant la rentrée scolaire. Mais cela reste insuffisant, semble-t-il. Pour assurer un enseignement de qualité aux enfants, une seule solution incontournable : les écoles privées. Celles-ci ont plus que jamais le vent en poupe et occupent actuellement une place de choix dans le paysage éducatif marocain en dépit de leurs tarifs souvent inadaptés aux niveaux de salaire de la majorité des Marocains. Ces établissements se targuent des méthodes pointues et novatrices d'enseignement qu'ils adoptent et des niveaux généralement élevés de leurs élèves, en témoignent les taux optimaux de réussite enregistrés au sein de ces écoles.

C'est peut-être l'une des raisons qui poussent les Marocains à sacrifier leur bien-être matériel pour inscrire leurs enfants dans des établissements privés. Ce n'est plus un luxe, mais bel et bien un besoin pressant, surtout que la défaillance de l'école publique n'est plus un secret pour personne. Face à cet état de fait, Mohammed et Amina ne se sont pas laissés tenter par la facilité. Dès que leurs deux enfants Hamza et Alae ont été en âge de scolarisation, ils se sont dépêchés de les inscrire dans une école privée pas loin de leur domicile. Une démarche qui leur a coûté des sommes d'argent conséquentes qu'ils ont déboursées volontiers dans l'espoir de munir leur progéniture de tous les outils indispensables à leur succès scolaire. Les résultats ne se sont pas fait attendre : Pour la prochaine rentrée scolaire, Alae et Hamza seront respectivement en 5ème et en 6ème classe du cycle primaire.

Presque tous les ans, ils sont premiers dans leur classe au grand bonheur de leurs parents. Pour sa sixième année, le petit Hamza aura droit à des cours d'anglais, ceux-ci ne sont dispensés dans les écoles publiques qu'à partir du cycle secondaire. Outre les cours d'études ordinaires, l'école veille à l'épanouissement de ses élèves et au développement de leurs facultés d'expression et de communication. Pour ce faire, elle organise régulièrement des activités culturelles et artistiques à l'intention de ses élèves. Justement l'année dernière, les deux frères ont interprété avec leurs camarades de classe une pièce de théâtre musicale dans le cadre d'une activité organisée dans une maison de jeunes, à la suite de laquelle ils se sont fait décerner un prestigieux prix. La joie et la fierté de leurs parents étaient sans bornes.

Au niveau financier, Amina et Mohammed se tirent bien d'affaire puisqu'ils ont su gérer les multiples frais de scolarisation des enfants. De petites économies par ici et par là permettent au ménage de maintenir sans grande difficulté son niveau de vie assez confortable. Certainement, le sort de ce petit ménage est mieux que celui de bien d'autres. Aujourd'hui, il est révolu le temps où les écoles privées étaient l'apanage des enfants issus des classes sociales aisées.

Aujourd'hui, le fils d'un homme d'affaires peut s'asseoir sur le même banc d'école que le fils d'un simple fonctionnaire, c'est dire que les plafonds de verre qui empêchaient autrefois l'ascension éducationnelle des couches moyennes tendent à disparaître. Mais comme toute chose a un prix, il arrive que cette ascension coûte énormément cher à ces couches sociales, au point d'ébranler leur sécurité financière et de les réduire carrément à la misère.

Il n'est pas d'ailleurs rare de trouver des ménages qui se coupent littéralement les vivres pour pouvoir envoyer leurs enfants aux écoles privées. D'autres, en manque de ressources financières, se rabattent sans retenue sur les crédits qui dépassent souvent leur capacité de remboursement.

C'est que tous les moyens sont bons pour atteindre l'ultime objectif : être le père ou la mère d'un élève du privé. Un temps d'arrêt s'impose: pourquoi les Marocains consentent-ils tant de sacrifices pour inscrire leurs enfants dans l'enseignement privé? C'est une question appelant, à vrai dire, une foule de réponses dont la plus saillante est relative à la baisse de crédibilité de l'école publique auprès des parents des élèves. A constater de visu la régression constante des niveaux scolaires de leurs enfants et leurs maigres résultats à la fin de chaque année scolaire, les parents sont de plus en plus indignés et sont donc prêts à faire l'impossible pour assurer un enseignement bon à leurs enfants. Tirant profit de cette situation, le secteur de l'enseignement privé a pris la relève et son crédit ne cesse d'augmenter auprès des parents des élèves. Les ingrédients de cette success story: des moyens financiers considérables, des méthodes d'enseignement efficientes et une disponibilité complète des enseignants en termes de temps et d'efforts. Grâce à leurs rémunérations motivantes, ces derniers se trouvent parfaitement en mesure de remplir dignement leur mission pédagogique, à l'opposé de leurs confrères du secteur public qui sont souvent sous-payés et ont donc d'autres chats à fouetter.

Outre le souci de mettre ses enfants entre des mains sûres et de leur procurer toutes les chances de réussite, beaucoup de snobisme et de vantardise se trouvent à l'origine de la ruée de certains sur les écoles privées. «Mon enfant n'a rien à envier aux enfants des voisins qui vont à des écoles privées », tel est le discours que tiennent d'habitude plusieurs parents qui optent pour l'enseignement privé de leur progéniture. Ils sont prêts à tout sacrifier et à mener une vie de privations pour se mettre au diapason avec d'autres. ■

Date 07/09/2009
N : 13932

LE MATIN

PAGE :14

Un demi-million d'élèves

En 2008, Mohamed Taleb, président de la Ligue de l'enseignement privé au Maroc, avait fait savoir que 500.000 élèves sont inscrits dans les établissements d'enseignement privé qui sont au nombre de 2.064. D'après le responsable, le secteur crée près de 51.000 emplois, tous profils confondus. A l'horizon 2015, on ambitionne d'embaucher 10.000 jeunes diplômés dans l'enseignement privé.

A la même échéance, et si les choses marchent comme prévu, le pourcentage des élèves des écoles privées doit représenter 20% de l'ensemble des élèves marocains, et ce conformément à un programme de promotion de l'enseignement privé adopté en 2007 par le gouvernement marocain. Les feux sont au vert pour l'enseignement privé paraît-il. Pourtant, ce serait prématuré de dire que le privé est en train de supplanter le public. L'école publique a encore ses fidèles qui y recourent soit par «tradition», soit par manque de moyens. De même, le prix continue à constituer le défaut rédhibitoire des écoles privées qui ferment la porte d'accès à la grande masse des Marocains.

Date 10/9/2009
N : 15910

L'OPINION

PAGE: 5

Rentrée scolaire et Ramadan

Dur, dur pour les bourses démunies

La rentrée scolaire 2009 tombe mal cette année pour les bourses des parents d'élèves. Ces derniers à peine débarrassés des vacances et de leurs dépenses astreignantes, qu'ils doivent faire face aux lourdes charges de l'école, avec un œil sur l'Aid Al Fitr. Ces trois dates fatidiques contraignent les familles à puiser dans l'épargne familiale plus qu'auparavant. La hausse des prix de certaines denrées alimentaires et de fournitures scolaires, malgré l'implication cette année de «l'école de réussite», n'arrange guère les ch
parents dont l'
a eu recours
dit de consr
voir joindr.

De l'autre .
res ont déjà comm.
provisionnement des l.
de leurs librairies. Dans u.
monde où l'anticipation sur la demande est acquise, certains libraires ont commencé dès le mois de juillet à s'approvisionner en marchandises. Pour le public, il y a toujours ce risque que ce ne soit qu'à la dernière minute que l'on amorce la frénésie de l'achat. Enfin, les libraires commencent à prendre conscience de cette réalité, et ils sont de plus en plus nombreux à prendre des initiatives visant à nouer des contacts plus étroits avec leurs clients.

Quelques libraires de la place ont déjà choisi de préparer pour cette année des affiches publicitaires destinées principalement à l'achat des fournitures scolaires, offrant aux parents avant même de partir en vacances la possibilité de leur confier la liste des fournitures scolaires, avec des remises très intéressantes à la clé. Plusieurs familles se sont privées du plaisir de voyager afin d'acheter les fournitures scolaires en ce mois d'août, vu que la rentrée scolaire s'annonce au début du mois de septembre et coïncide cette année avec le mois de ramadan. «J'ai préféré acheter les fournitures scolaires pour mes filles dès maintenant, car si j'attend le mois prochain, j'aurais les charges de la rentrée scolaire, qui dépassent 2.000 DH, et celles du mois de ramadan», nous confie un père de famille.

Les frais des fournitures varient généralement entre 500 DH dans les écoles publiques et 3.000 DH dans les écoles privées, des sommes qui ne semblent pas être à la portée de tous les Marocains, raison pour laquelle les libraires ont commencé tôt la vente des fournitures, surtout que la pratique solidaire d'échange des manuels scolaires est devenue très rare, vu que les responsables changent et renouvellent les programmes scolaires pratiquement tous les ans.

Ce changement dans les programmes scolaires ne pose pas seulement problèmes aux parents mais aussi aux libraires...

Date 10/09/2009
N 398

LE SOIR ECHOS

PAGE:6

Enseignement 23% de déficit en enseignants

Le ministère avait lancé un concours pour le recrutement de nouveaux effectifs.

Une année scolaire peu ordinaire sur tous les plans. «*Cette fois-ci, il ne s'agit pas du programme scolaire ou de l'infrastructure du secteur* qui laisse à désirer : le *corps* d'enseignants *est en déficit*», crient les syndicalistes du secteur. Certains parlent d'un déficit de 23% des enseignants pour l'année scolaire prochaine. La situation semble être grave. Pour faire face à ce déficit, le ministere de l'Education nationale avait lancé en juillet dernier un concours pour le recrutement de nouveaux effectifs. D'après les syndicalistes du secteur, «ce concours n'est pas pour *faciliter la tâche des* instituteurs à cause du retard, dans sa programmation et son organisation». Et d'ajouter : «les reports consécutifs de ce concours de *recrutement auront des retombées négatives sur le déroulement des cours en ce début* d'année». Surtout qu'il a été prévu initialement pour le mois de mai puis reporté une première fois au mois de juillet avant qu'il ne soit programmé, finalement, pour le mois d'août, soit un mois avant la rentrée scolaire. Les syndicalistes profitent de l'occasion pour réitérer la problématique des plannings scolaires surchargés des enseignants, surtout dans certaines régions du pays. **R.A**

Ahmed Akhchichine, ministre de l'Education nationale.

Date 10/09/2009
N 398

LE SOIR ECHOS

PAGE:1

Des partenaires de prestige

PLAN D'URGENCE. *Plusieurs agences internationales préparent leurs propositions dans le cadre du partenariat avec l'Education nationale pour apporter leur contribution effective à la mise en œuvre du plan d'urgence. L'UNICEF, le PNUD, l'UNESCO, l'OMC, l'ONUSIDA et le FNUAP sont en train de finaliser la dernière mouture de leurs plans d'action respectifs. Des réunions se sont tenues récemment avec le ministère pour baliser le terrain et apporter les dernières retouches. Une mobilisation qui rassure, ne serait-ce que partiellement, sur le plan d'urgence et sur la perspective de réunir les conditions idoines pour la mise à niveau de l'Ecole au Maroc.*

Gouvernement

L'enseignement au cœur des travaux du conseil

Parmi les différents travaux du Conseil du gouvernement, qui se réunit aujourd'hui (jeudi) à Rabat, l'Enseignement occupe une place de choix. Un exposé de la secrétaire d'Etat chargée de l'Enseignement scolaire sur la rentrée scolaire 2009-2010 est prévu au début du Conseil.

Date 10/09/2009
N 398

LE SOIR ECHOS

PAGE:9

Fès-Boulemane

Une rentrée scolaire bien chargée

▶ L'AREF de Fès Boulemane met en place un programme d'appui social pour lutter contre la déperdition scolaire.

La région de Fès Boulemane entame la rentrée scolaire par la mise en place d'un programme d'appui social afin d'encourager les familles à scolariser leurs enfants. Une multitude de mesures ont été prises durant cette rentrée. L'académies régionale de l'éducation et de formation prévoit la distribution de cartables et fournitures scolaires, l'amélioration des bourses, la construction de cantines scolaires et la distribution des tenues vestimentaires unifiées. Ainsi, près de 200.000 élèves de la région bénéficieront de l'opération «un million de cartables». Le taux de la bourse accordée par élève connaitra une augmentation passant de 700 DH par trimestre à 1.260 DH. L'enveloppe quotidienne allouée à chaque élève passera de 10 DH à 16 DH. Au niveau des cantines scolaires en milieu rural, les repas seront dispensés pendant 160 jours par an au lieu de 120 jours actuellement. Côté transport scolaire, l'académie compte acquérir 200 bicyclettes pour les élèves habitant dans les régions lointaines dont 50 filles. L'académie compte louer aussi huit autocars pour transporter des élèves des provinces de Boulemane, Sefrou et Moulay Yaâcoub. Près de 460 élèves dont 180 filles bénéficieront de cette opération. F.Z.E

Dans le cadre de ce plan, 200 bicyclettes seront distribués à des élèves habitants dans des régions lointaines.

Date 10/9/2009
N : 15910

L'OPINION

PAGE: 5

Nominations de 21 nouveaux délègués provinciaux

Mme Khadija Kababi, nouvelle déléguée provincial du secteur de l'enseignement scolaire d'El Jadida.

A la veille de l'application de la 1ère rentrée scolaire dans le cadre du plan d'urgence, le ministère de l'Education nationale (MEN) décrète de nouvelles nominations et affectations des délégués. Ainsi 21 nouveaux délégués provinciaux dont 4 femmes ont été nommés.

Les passations ont eu lieu le 24 Août dernier. La décision a été annoncée vendredi 7 août dernier à Rabat, sous la présidence du ministre de l'Education nationale, de Mme la Secrétaire d'Etat chargée de l'Enseignement scolaire, et en présence des responsables des académies régionales d'éducation et de formation, des représentants régionaux du ministère et des chefs des départements des services centraux.

Ces nouvelles mutations concernent 18 délégués qui ont été réaffectés vers d'autres délégations, tandis que 21 autres demeurent toujours sans poste. L'opération laisse planer beaucoup d'interrogations surtout par rapport au moment choisi pour l'appliquer. En effet, le processus de mise en marche du plan d'urgence est déjà lancé et la rentrée scolaire 2009/2010 aura bientôt lieu.

Date 10/9/2009
N : 15910

L'OPINION

PAGE: 5

Grippe porcine

L'Académie Doukkala Abda anticipe !

La grippe porcine constitue désormais le centre des préoccupations du gouvernement. L'éducation nationale n'en n'est pas du reste. L'Organisation Mondiale de Santé qui recommande la vigilance, met en garde contre tout risque de pandémie. La surveillance des flambées inhabituelles de maladies de type grippal et de pneumonies sévères est donc devenue de mise.

Dans une déclaration à "L'Opinion Pédagogie", M. Mohamed Mâzouz, directeur de l'AREF Doukkala Abda, a affirmé à ce sujet que la prise de conscience et la sensibilisation sont parmi les méthodes et l'efficacité des mesures de précaution pour étudier et combattre la menace de l'infection. Nous sommes déjà bien partis pour que les institutions éducatives relevant de région jouent un rôle de premier plan dans ce domaine, a-il précisé. Nous poursuivons avec beaucoup d'intérêt l'évolution de la situation épidémiologique de la grippe porcine et nous avons déjà programmé dès les premiers jours de la rentrée scolaire 2009-2010, en collaboration avec les services des deux délégations provinciales de la santé publique de Safi et d'El Jedida, des rencontres de communication et de sensibilisation qui ciblent les cadres éducatifs, administratifs, ainsi que les élèves. L'accent sera mis sur la sensibilisation à l'importance de l'hygiène, une des mesures des plus efficientes qui a démontré leur efficacité dans certains pays de l'étranger comme le Brésil, a conclut M. Mâzouz .

Rappelons par la même occasion qu'au Maroc, une cellule du ministère de la Santé, en coordination avec d'autres ministères concernés pour la mise en place de mesures spéciales s'est réunie pour examiner les derniers développements de la maladie. Les mesures prises d'après le communiqué portent sur l'activation d'un dispositif déjà en place de puis 2005. Il s'agit du plan national de riposte de la lutte contre la grippe humaine d'origine aviaire, vu qu'il reste de mise pour la grippe d'origine porcine. Les mesures préventives concernent aussi le renforcement des contrôles sanitaires au niveau de tous les points d'entrée du territoire national (frontières terrestres, ports et aéroports).

Des détecteurs de fièvre sont disponibles à tous ces points d'entrée. La surveillance épidémiologique, clinique et biologique de la grippe commune et des infections respiratoires aiguës sévères a également été renforcée.

Concernant les mesures curatives, des «quantités suffisantes» de vaccins et de casques de prévention ont été achetées par l'État, affirme Mme Yasmina Baddou, ministre de la santé. Des agents médicaux et paramédicaux ont été formés et des équipements spéciaux comme les ambulances ont été mis à la disposition de la protection civile.

M.L.

13

Date 07/09/2009
N : 13932

LE MATIN

PAGE :3

UNIVERSITÉ MOHAMMED V SOUISSI

Des formations adaptées aux stratégies sectorielles

Mise en place d'un programme en conformité avec le plan d'urgence 2009-2012

ABDELWAHED RMICHE

Dix ans après la mise en œuvre de la charte nationale d'éducation et de formation, le constat est plutôt mitigé. Des avancées ont été enregistrées certes, mais des lacunes subsistent toujours. Le président de l'université Mohammed V Souissi, Taïb Chkili, ne mâche pas ses mots : «Quand 40% des étudiants quittent l'université dès la première année. Le constat est alarmant !».

C'est pour remédier à cette situation que le gouvernement a adopté le plan d'urgence 2009-2012. Selon M. Chkili, ce plan vise à doter l'enseignement d'une meilleure visibilité sur le moyen et le long termes, à améliorer la qualité de la formation et à promouvoir la recherche de manière à répondre aux besoins de l'économie marocaine. Deux milliards de DH supplémentaires seront réservés à l'enseignement supérieur dans le cadre de ce plan d'urgence, en plus des budgets alloués par le ministère de tutelle. «C'est un montant assez important», estime M. Chkili. Et l'université aux destinées de laquelle il préside entend en tirer le meilleur parti. Pour ce faire, elle a élaboré un programme qui cadre avec les orientations et les objectifs dudit plan. Ainsi, l'université Mohammed V Souissi ambitionne d'augmenter de 5% annuellement l'effectif des étudiants formés. Le nombre des étudiants en médecine passera de 400 à 500, celui des étudiants en médecine dentaire de 90 à 145 et celui des étudiants de l'ENSIAS (l'École nationale supérieure d'informatique et d'analyse des systèmes) de 120 à 300. Cette progression va s'opérer graduellement de 2009 à 2012. Toujours dans le cadre des objectifs chiffrés, l'université veut porter le taux des étudiants inscrits aux filières professionnelles des établissements à accès ouvert de 13% actuellement à 25% et celui des étudiants en master spécialisé de 42 % à 82%. Elle ambitionne, par ailleurs, de réduire le taux d'abandon en 1re année de licence de 30% à 15%, d'augmenter celui de diplômation de 70% à 77% et d'améliorer le taux de réussite de 40% après 6 mois de formation et de 60% après 12 mois, à l'horizon 2012. Si d'aucuns estiment que la barre a été placée un peu trop haut, la présidence, elle, se veut rassurante. «Nous avons eu les crédits nécessaires. Nous avons examiné les possibilités offertes en termes de formation et d'encadrement avec les professeurs», explique M. Chkili, précisant que des mesures seront prises pour atteindre les résultats escomptés.Pour commencer, les étudiants bénéficieront d'une meilleure orientation. «Car il est difficile de réussir si on est mal orienté dès le départ». L'université table également sur la mise en œuvre de nouvelles licences dites de nouvelles approches. Elle compte également introduire des modules transversaux (langues, TIC, stages,...) et renforcer le tutorat et le suivi personnalisé des étudiants. Dès la rentrée 2009-2010, l'université va offrir de nouvelles formations techniques et professionnelles qui répondent aux besoins engendrés par les grandes stratégies sectorielles du gouvernement (Vision 2010, émergence industrielle, rawaj,...). En matière de qualité, l'accent sera mis sur les compétences au travers d'une nouvelle pédagogie plus adaptée (formation au sein de groupes, travail interactif, stages,...). Les ressources humaines étant l'épine dorsale de tout projet de réforme, une importance accrue leur sera accordée, selon M. Chkili. Les recrutements seront ainsi mieux ciblés de manière à drainer les profils les plus à même de répondre aux besoins des nouvelles filières et aux besoins de la recherche. La formation continue sera érigée en véritable politique. Elle profitera notamment aux enseignants, aux chercheurs mais aussi au personnel administratif. Dans le même esprit, les infrastructures de l'Université seront adaptées aux nouvelles orientations. Il sera procédé ainsi à l'équipement des bibliothèques, à la construction de résidences estudiantines, de nouvelles salles de cours,... «La promotion de la bonne gouvernance ne sera pas en reste. Le but est de renforcer l'autonomie de l'université et renforcer la qualité de ses prestations», affirme M. Chkili. Pour ce faire, un nouvel organigramme de l'université et des établissements qui en relèvent sera élaboré. De même, le contrôle de gestion, la promotion des TIC, la culture du rendement,...bénéficieront d'une plus grande attention.

Recherche scientifique

L'université Mohammed V Souissi accorde dans le cadre de son programme 2009-2012 une importance primordiale à la recherche scientifique. Le but est de faire émerger des pôles d'excellence mais en adéquation avec les besoins de l'économie et de la société. Cinq pôles ont été ainsi arrêtés : biotechnologie médicale, génomique et maladies génétiques, études épidémiologiques, systèmes embarqués, mutations sociales, cohésion sociale et inclusion. Une structure d'appui à la recherche et de services sera ainsi mise sur pied. L'université veut par ailleurs augmenter le nombre des publications scientifiques (de 300 à 600 par an) et augmenter le nombre de projets de recherche appliquée menés sur les entreprises (de 11 à 30 par an). Quant aux brevets, le but est de porter le nombre de 3 à 5 par an.

Date 10/09/2009
N 398

LE SOIR ECHOS

PAGE:8

Une formation universitaire à la carte

L'université Mohammed V veut déterminer les profils de ses étudiants.

Le plan d'urgence prévoit d'ajouter au budget des universités deux milliards de dirhams.

Une nouvelle structure d'assistance à la recherche scientifique sera créée à Rabat.

LEÏLA HALLAOUI

Pas moins de 40% des étudiants abandonnent l'université dès la première année, alors que 36% seulement arrivent à décrocher leur licence sans redoubler. Plus que cela, 90% des bacheliers atterrissent dans les facultés de lettres, de sciences et de droit souvent contraints et mal orientés. Taib Chkili reconnaît les souffrances de l'Université Mohammed V-Souissi (Rabat) qu'il préside. «A présent, nous sommes ambitieux parce que nous en avons désormais les moyens», déclare-t-il, mardi, lors d'un point de presse tenu au siège de la présidence. Taib Chkili promet une révolution à la doyenne des universités qu'il veut transformer en pôle d'excellence à tous les niveaux. «*Avec le plan d'urgence, l'enseignement supérieur voit son budget augmenter de deux milliards de dirhams. Priorités à la qualité de la formation, à l'amélioration de la recherche scientifique et à la formation des ressources humaines*», souligne le président de l'Université annonçant les objectifs 2012. Le plan d'urgence veut, d'ici-là, réduire la déperdition à 15%, augmenter les taux de diplomation de 70 à 77% et celui des étudiants du 1er et 2e semestre disposant d'un tuteur de 25 à 50%. Le taux de réussite pourra ainsi être amélioré de 40% après six mois et de 60% après un an.

«Nous n'avons que 2 ou 3 brevets. Cela montre qu'il y a un déséquilibre, un manque de créativité».

L'Université compte également augmenter sa capacité d'accueil pour ouvrir ses portes à plus d'étudiants. Sur la liste des prévisions figurent ainsi l'augmentation régulière des étudiants de 5% par an. Le nombre des nouveaux inscrits en médecine passera de 400 à 500 et celui de la médecine dentaire de 90 à 145. A l'ENSIAS, aussi, on aura plus d'étudiants, soit 300 nouveaux inscrits d'ici 2012. L'augmentation touchera également les nouveaux inscrits aux masters spécialisés en passant de 46 à 82 %. Bien évidemment, pour réaliser ces objectifs, il faudra des mesures concrètes. Taib Chkili opte pour la formation à la carte et au suivi personnalisé pour mieux encadrer les étudiants. «*L'étudiant, dès son inscription, est soumis à un test de 25mn pour déterminer son profil et ses capacités linguistiques. C'est ainsi que nous constituons des groupes homogènes* permettant à l'enseignant de mieux répondre *à leurs besoins. Des manuels sont également élaborés pour servir de guide à l'enseignant dans ces cas précis*», explique le président de l'Université Mohammed V-Souissi. Et de préciser que l'orientation des étudiants se déroulera surtout au long de l'année et non occasionnellement. Côté encadrement, un système de tutorat est établi pour permettre aux étudiants d'accéder facilement au monde du travail. Plus d'exigences imposent une diversité des formations. Des licences «Nouvelle approche» sont prévues grâce notamment à l'introduction de modules transversaux (langues, TIC, stages, création de Méthodes de travail universitaire, entreprenariat...). Plus professionnelle qu'académique, l'université veut en donner la preuve par le lancement de nouvelles formations professionnelles et techniques de qualité ayant pour but de réussir une meilleure adéquation formation emploi. «*L'université doit accompagner les principaux projets initiés dans le royaume, dont le Plan Azur et Emergence*», indique Taib Chkili pour qui la notoriété de l'université dépend, également, de son épanouissement scientifique.

Au volet de la recherche scientifique, l'Université Mohammed V-Souissi promet de ne ménager aucun effort pour promouvoir le secteur et en faire même un domaine compétitif. L'idée est de créer des pôles d'excellence, d'orienter la recherche vers les besoins nationaux et régionaux et de l'intégrer dans la compétition internationale. «Nous n'avons que 2 ou 3 brevets. Cela montre qu'il y a un déséquilibre, un manque de créativité. C'est pour cela qu'il est nécessaire de créer une structure d'appui à la recherche et de services réunissant scientifiques, entreprises et organismes opérant dans le domaine», insiste Taib Chkili. Cette nouvelle instance devra développer le nombre de brevets pour le porter à 5 par an. De même pour les projets de recherche appliquée menés dans les entreprises qui devra passer de 12 à 30 par an, et celui des unités de recherche accréditées en atteignant 25% au lieu de 10% actuellement. Et pour assurer le rayonnement international, les publications scientifiques de nos chercheurs doivent augmenter de 300 à 600 par an.

A terme, cinq pôles d'excellence seront développés pour servir de levier à cette recherche. On s'intéressera ainsi à la biotechnologie médicale, aux maladies génétiques, aux études épidémiologiques, aux systèmes embarqués et aux mutations sociales. Face aux défis que se lancent l'Université Mohammed V-Souissi, celle-ci compte soumettre l'ensemble des ses ressources humaines, administratives y compris, à des formations continues. L'excellence a un prix.

Le plan d'urgence exige l'adaptation des infrastructures aux nouvelles orientations et à la promotion d'une gouvernance au service de la qualité et du renforcement de l'autonomie universitaire. Il est donc question d'instaurer un système de contrôle de gestion, d'élaborer un système d'information de gestion et de promouvoir l'utilisation des technologies de l'information comme outils d'organisation et de travail. Pour Taib Chkili, l'audit interne apportera à l'université une assurance sur son fonctionnement et des outils pour l'améliorer. Mais pour parvenir à mettre en œuvre ce contrôle, l'université doit passer un certain nombre d'étapes à commencer par la définition du schéma de gestion qui devra organiser la démarche de contrôle de gestion. Il faudra ainsi définir, par exemple, les principaux domaines d'activités à gérer, les méthodes d'organisation des responsabilités et de pilotage de l'ensemble de l'université. Quant à l'audit, il devra évaluer la fiabilité et l'intégrité des mesures de contrôle, l'efficacité des structures, l'utilisation efficiente des ressources humaines et entreprendre des inspections ad hoc pour recenser les secteurs à risque et les dysfonctionnements.

15

Date 10/9/2009
N: 2006

Aujourd'hui le Maroc

PAGE: 10

Université Mohammed V-Souissi

Augmentation de 5% des effectifs des étudiants annuellement

Le plan d'urgence 2009-2012 de l'Université Mohammed V-Souissi a été présenté mardi à Rabat. Augmentation des effectifs des étudiants, réduction des taux d'abandon et promotion de la recherche scientifique figurent parmi les principaux objectifs.

Laila Zerrour
lzerrour@aujourdhui.ma

Le plan d'urgence 2009-2012 de l'Université Mohammed V-Souissi se veut ambitieux. Présenté mardi 8 septembre à Rabat par le président de l'Université, Taïeb Chkili, ce plan vise plusieurs objectifs à atteindre à l'horizon 2012. Sur le plan de la formation, il est prévu une augmentation régulière de 5% par an des effectifs des étudiants dont une augmentation de 500 étudiants en médecine, 145 en médecine dentaire et 300 à l'ENSIAS (École nationale supérieure d'informatique et d'analyse des systèmes). L'augmentation des inscrits aux filières professionnelles dans les établissements à accès ouvert passera de 13 à 25% et pour les mastères spécialisés de 46 à 82%. Ce plan prévoit de réduire le taux d'abandon en 1ère année de licence de 30 à 15% , d'améliorer les taux d'admission de 40% après 6 mois et de 60% après 12 mois et une augmentation des taux de diplômation (77% à l'horizon 2012 contre 70% actuellement). Pour atteindre ces différents objectifs, plusieurs mesures ont été prises. Celles-ci portent sur une meilleure orientation des étudiants, la mise en œuvre de nouvelles licences dites de «nouvelle approche», l'introduction des modules transversaux, l'instauration de la notion de parcours en S5 et S6, le tutorat et suivi personnalisé des étudiants. La promotion de la recherche scientifique figure parmi les autres priorités de ce plan. Ainsi, cinq pôles d'excellence seront développés à savoir: la biotechnologie médicale, génomique et maladies génétiques, études épidémologiques, systèmes embarqués, mutations sociales, cohésion sociale et inclusion.

A noter qu'une structure d'appui à la recherche et de services sera créée. Ce plan prévoit également de promouvoir l'édition et l'activité scientifique. Le nombre de publications scientifiques passera de 300 à 600 par an. Il a également été décidé d'augmenter le nombre de brevets de 3 à 5 par an.

Sur le plan des ressources humaines, désormais, le recrutement concernera des profils bien déterminés en conformité avec le développement des filières et les besoins de la recherche. La promotion de la formation continue des enseignants chercheurs, optimisation des ressources humaines disponibles et formation du personnel administratif et technique figurent parmi les principales actions prises sur ce plan.

• 90% des étudiants se dirigent vers les établissements à accès ouvert.

Si des réalisations substantielles ont été réalisées au niveau de l'enseignement supérieur à travers la création des filières professionnelles, l'autonomie de l'Université,la structure de la recherche scientifique...il n'en demeure pas moins que le secteur souffre de plusieurs lacunes et dysfonctionnement. La majorité des étudiants de l'enseignement public, soit 90%, se dirigent vers les établissements à accès ouvert (facultés d'enseignement originel, facultés des sciences juridiques économiques et sociales, facultés des lettres et sciences humaines, Facultés polydisciplinaires). Ils ne sont que 10% à opter pour les établissements à accès régulé ou sélectif (facultés de médecine, facultés des sciences et techniques, écoles de commerce, écoles d'ingénieurs...). Si ces derniers ont enregistré de bons résultats, c'est loin d'être le cas pour les établissements à accès ouvert où les taux d'abandon et de redoublement continuent d'être importants.

Il faut aussi relever que les formations professionnelles restent limitées. Les filières de licences fondamentales sont encore trop académiques et traditionnelles et par conséquent elles ne répondent pas aux besoins de la société.